جامعة غرداية

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم العلوم السياسية

دور المشاركة السياسية المجتمعية في رفع كفاءة الإدارة المحلية

دراسة حالة اللجان السكنية ببلدية غرداية

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة ماستر اكاديمي في العلوم السياسية

تخصص : سياسي تنظيم إداري

من إعداد الطالبتين:

- دليلة جلفاوي
- سميرة سلامات

تحت إشراف الدكتور:

- بن عطاء الله العلمي

السنة الجامعية :

2018 م– 2019م

بسم الله الرحمن الرحيم

الإهداء

الى من حملتني وهنا على وهن وسقتني من نبع حنانها وعطفها الى من كان دعائها و رضاها عني سر نجاحي الى من كانت لي الام الاب والحامي الى العين التي ابصر بها على هده الدنيا امي الغالية

☐اطال الله في عمره

☐الى من احمل لقبه بكل فخر و اعتزاز الى من وكراه تزيدني قوة ودفعا الى روح ابي الغالي

☐الى روح امي الغالية التي ربتني العالية

☐الى اخي عمار

الى اخواتي نعيمة وسوسو و اولادهم نرير و عالية و فطيمة و عائشة و زين العبدين و سيد احمد

☐و عبد الرحمان و اية

☐الى خطيبي ابراهيم

☐الى كل عائلتي التي تحملتني ودعمتني ولو بكلمة الى زملائي

☐الى زملائي في العمل مديرية التجهيزات وعلى راسهم بولنوار شهبوني

☐الى كل صديقاتي ورفيقات دربي دون استثناء

سميرة

الإهداء

□أحمد الله عز وجل على منه و عونه للإتمام هذا البحث

□الي روحي ابي الطاهرة رحمه الله

إلى التي وهبت ف لمذة لبدها كل العطاء و الحنان، إلى التي صبرت على كل شيء، التي رعتني.

حق الرّعاية و كانت سندي في الشدائد، و كانت وعواها لي بالتوفيق، تتبعتني خطوة خطوة

القلب و□في عملي، إلى من ارتحت كلما تذكرت ابتساستها في وجهي نبع الحنان أمي أعز ملاك على

□العين جزاها الله عني خير الجزاء في الدارين،

إليهما أهدي هذا العمل المتواضع الذي أدخل على قلبهما شيئا من السعادة إلى إ خوتي الذين

تقاسموا ا معي عبء الحياة والي حبيبة قلبي الكتكوتة نورهان.

الي جدتي اطال الله في عمرها و الي خالاتي رفيقات دربي

و إلى كل من يؤمن بأن بزور نجاح التغيير هي في ذواتنا و في أنفسنا قبل أن تكون في أشياء أخرى

قال الله تعالى • : إن الله لا يغير ما بقوم حتى يغيروا ما بأنفسهم•...

الآية 11 من سورة الرعد

إلى كل هؤلاء أهدي هذا العمل

دليلة

شكر و عرفان

قال رسول الله صلى الله عليه و سلم:

"من لم يشكر الناس لم يشكر الله"

صدق رسول الله صلى الله عليه و سلم

الحمد الله على إحسانه و الشكر له على توفيقه و امتنانه و نشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له تعظيما لشانه و نشهد أن سيدنا و نبينا محمد عبده و رسوله الداعي إلى رضوانه .

صلى الله عليه و على آله و أصحابه و أتباعه و سلم.

بعد شكر الله سبحانه و تعالى على توفيقه لنا لإتمام هذا البحث المتواضع أتقدم بجزيل الشكر إلى من شرفني بإشرافه على مذكرة بحثي الأستاذ الدكتور "بن عطاء الله العلمي" لذي لن تكفي حروف هذه المذكرة لإيفائه حقه بصبره الكبير علينا، ولتوجيهاته العلمية التي لا تقدر بثمن، و التي ساهمت بشكل كبير في إتمام و استكمال هذا العمل، إلى كل أساتذة قسم العلوم السياسية ،وكذا الطاقم الاداري ، كما أتوجه بخالص شكري و تقديري إلى كل من ساعدني من قريب أو من بعيد على إنجاز و إتمام هذا العمل.

"رب أوزعني أن أشكر نعمتك التي أنعمت علي و على والدي و أن أعمل صالحاً ترضاه و أدخلني برحمتك في عبادك الصالحين"

الملخص الدراسة :

تهدف هذه الدراسة الي معرفة دور المشاركة السياسية المجتمعية في رفع كفاءة الادارة المحلية ولما لها من دور في اشراك الافراد في صناعة القرارات المحلية وكذا المساهمة في التنمية المحلية من خلال تسليط الضوء على واقع اللجان السكنية في مدينة والتي تعتبر كهمزة وصل بين الادارة المحلية والسكان والتي من خلالها يتم رفع الانشغالات و المشاكل باعتبارها الممثل للسكان على الصعيد المحلي ومن اجل الحصول على الاجابة للإشكالية المطروحة تم الاتباع المنهج الوصفي والتحليلي مستخدمين ادوات جمع البيانات من الملاحظة والمقابلة مع مجموعة من رؤساء لجان الاحياء ونوابهم مدير التجهيزات لبلدية غرداية رئيس مصلحة الجمعيات بإدارة التنظيم والشؤون واستخدام الاستبيان الموجه لعينة الدراسة رؤساء الاحياء بلدية غرداية، وقد توصلنا من خلال الدراسة الي ما يلي:

- الدور المهم للمشاركة السياسية المجتمعية في التنمية المحلية
- علاقة المشاركة المجتمعية السياسية الوطيدة بإدارة المحلية من خلال اللجان السكنية.
- دور لجان الاحياء في التنمية المحلية ورفع كفاءة الادارة المحلية .
- لجان الاحياء اداة من ادوات المشاركة المجتمعية ولنقل الواقع والانشغالات .

كما ان الدراسات افرزت دور المشاركة السياسية المجتمعية في توعية وتثقيف الافراد ونشر الوعي وذلك من خلال اشراكهم في صنع القرارات المحلية المفضي الي التنمية المحلية.

Abstract :

This study aims at identifying the role of community political participation in raising the efficiency of local administration and its role in involving individuals in local decision-making as well as contributing to local development by highlighting the reality of residential committees in the city which is considered as a link between the local administration and the population. During which the concerns and problems are raised as the representative of the population at the local level. In order to obtain the answer to the problem presented, the descriptive and analytical method was used, using data collection tools from observation and interview with a group of district chairmen and deputies And the use of the questionnaire directed to the sample of the heads of neighborhoods of Ghardaia municipality, we have reached through the study the following:

-The important role of community political participation in local development

-Relationship of community-based political participation to local management through the housing committees.

-The role of neighborhood committees in local development and raising the efficiency of local administration.

-Neighborhood committees is a tool of community participation and to convey reality and concerns.

The studies also produced the role of community political participation in educating and educating individuals and spreading awareness through their involvement in local decision-making leading to local development

مقدمة

مقدمة

ان التطور الذي شهده المجتمع الجزائري و الكثافة السكانية التي تزايدت بصورة متسارعة بعد الاستقلال ادى الا صعوبة القدرة على التحكم والتسيير عن كتب لصناع القرار من المركز زيادة على وعي افراد المجتمع وادراكهم للتطورات المحيطة بيهم وضرورة تحسين من الظروف الحياتية والتخلص من العزلة و التميز من الجهات الوصية هدا ما جعل الدولة تتخبط في مجموع من المشاكل سوآءا اجتماعية و اقتصادية و سياسية... فقد حتمت هده الاوضاع على السلطة وصانعي القرار اتخاد تدبير تحدمن هده المشاكل وتساعد على السيطرة الامور الداخلية التي يتخبط فيها المجتمع والتقرب منها و توسع دوائر الاختصاص فقد انتهجت اللامركزية للتخطيط وتنفيد مخططاتها الصادقة الى تحقيق ما سعى اليه من تنمية من جهة ومن جهة اخرى تنظيم وتسير الشؤن الداخلية واشراك الافراد في ذلك كوسيط في صنع القرار المحلي وذلك تحت ما يسمى بالمشاركة السياسية المجتمعية وتوسيع نطاقها وتطبيق الديمقراطية المحلية في التسيير بغية التحكم الحسن و الأمثل في الشأن المحلي وكذا تحقيق الضغط عن المركز ومنح الافراد فرصة بإشراكهم في حل مشاكلهم والمساهمة في صنع القرار على الصعيد المحلي ومنحهم الثقة التي تدفعهم الا الابداع .

ومن هنا تظهر معالم المشاركة السياسية المجتمعية و التي يلعب فيها الفرد دورا كبيرا في الحياة السياسية والاجتماعية بحيث تمنح له الفرصة ليكون طرف في وضع الاهداف العامة فهي الطريق الأمثل لتحقيق وانجاز هده الاهداف حيت تسمح لأفراد المجتمع بالمشاركة والمساهمة في التنمية دون تولي مناصب رسمية في الحكومة او وظيفة معينة .

فالمشاركة السياسية المجتمعية تعتبر احدى انجح الادوات التي تنظم المجتمع لما لها من دور في تحديد المشكل و الصعوبات والكشف عنها ولعب دور الوسيط بين اطراف المجتمع والجهات الوصية وما بغى القرار فهي تسعى للتعاون و التنسيق بين المجتمع و الادارة المحلية معتمدا بذللك على لجان متخصصة

بمثابة همزة وصل بينهما فهده اللجان بمثابة الشريان الذي يتشكل من عناصر بشرية فعالة تاثر وتساهم في الخروج بقرارات وحلول تتماشى وطموح ومتطلبات المجتمع المحلي .

فقد تناولت هذه الدراسة مفهوم المشاركة السياسية المجتمعية بصورة مفصلة لما لها من دور في ترقية وتنمية المجتمعات واشراك للأفراد في تسيير الشأن المحلي وكذا الرفع من اداء الادارة المحلية وقد حاولنا ابراز الدور الذي تلعبه في عملية التأثير والتأثر كل منها بالأخرى.

كما تتطرق هذه الدراسة لواقع اللجان السكنية لبلدية غرداية ودورها كوسيط في العملية وفي تسيير الشؤون المحلية وكذا تأثيرها على الادارة المحلية.

وبناءا على ما سبق بإمكاننا صياغة الاشكالية التالية:

الي اي مدى تساهم المشاركة السياسية المجتمعية في رفع كفاءة الادارة المحلية في بلدية غرداية؟

1- اهمية الموضوع:

من الناحية العملية والعلمية:

- تكمن الاهمية في الموضوع نفسه فهو من المواضيع الحديثة التي تشغل الباحثين .
- دراسة المشاركة السياسية المجتمعية و مدى تأثيرها على الادارة المحلية وكذا تأثير اللجان السكنية في مدينة غرداية على القرارات ومخرجات الادارة المحلية

-من خلال درستنا لموضوع المشاركة السياسية المجتمعية وكذا درستنا الادارة المحلية والتواصل الى الدور الذي تلعبه في الخروج بنتائج تخدم الشأن المحلي وتتماشى وتطلعات المواطن و الساكن وذلك من خلال اهم اداة لتنظيم المجتمع الا وهي اللجان السكنية.

2-اسباب اختيار الموضوع:

-اسباب موضوعية:

- اهمية الموضوع بالنسبة للتخصص

– ابرز دور المشاركة السياسية المجتمعية في رفع كفاءة الادارة المحلية

– ابرز دور للجان السكنية لبلدية غرداية في التأثير على الادارة المحلية

–قلة الدارسات التطبيقية في هذا الموضوع

اسباب ذاتية:

– هذا الموضوع قابل للدارسة

– اهمية المشاركة السياسية المجتمعية لا بد من تسليط الضوء عليها

– حب الاستطلاع على هدا النوع من البحوث والدارسات للمساهمة في اغراء البحث والدراسة

–الميل الشخصي و الرغبة للتطرق للموضوع

–تزويد المكتبة بمثل هده البحوث

3–**اهداف الدراسة:**

تسعى هده الدراسة الى تحقيق الاهداف التالية

–ابرز اهمية المشاركة السياسية المجتمعية واهدافها و دورها وتأثيرها على صناعة القرار على المستوى المحلي

–تحديد الدور الذي تقوم به المشاركة السياسية المجتمعية في تحقيق التنمية المحلية

–ابراز دور المجتمع المدني و علاقته بالإدارة المحلية

–ابراز دور لجان الحياء في عملية التنمية وكدا تأثيرها على الادارة المحلية

–معرفة العلاقة بين المجتمع المدني وعملية التنمية

4–**اشكالية الدراسة:**

الى اي مدى تساهم المشاركة السياسية المجتمعية في رفع كفاءة الادارة المحلية في بلدية غرداية ؟

و التي تتفرغ منها الاسئلة التالية:

-ما مفهوم المشاركة السياسية المجتمعية وما هي اهدفها

ما هي اهم المعوقات التي تقف امامها وما هو الدور الذي تلعبه في عملية التنمية ؟

- ما هي اهم اسس واهداف الادارة المحلية ؟

-ما مفهوم اللجان السكنية و ما هو الدور الذي تقوم به على المستوى المحلي وما هي علاقتها بالإدارة المحلية ؟

-ما الدور الذي تلعبه المشاركة في تنمية و تطوير المجتمع المحلي ؟

-ما هي علاقة اللجان بالإدارة المحلية ؟

5-**الفرضيات الدراسة:**

-هي وسيلة تمكن المجتمع من ان يكون له دور قيادي في حركته نحو بلوغ اهدافه من النمو و التقدم.

-مشاركة مختلف فئات الشعب و الهيئات وجماعات منتظمة مستهدفة للسلطات الحكومية في كل ما يتعلق بالعملية التنموية.

-اللجان هي احد ادوات تنظيم المجتمع ومن اهمها وهي جماعة محدودة من الاشخاص تنفد نشاط معين يخدم السكان و المجتمع.

6-حدود الدراسة :

- الحد المكاني :

لقد اجريت الدراسة الميدانية في احياء بلدية غرداية مع بعض الرؤساء واعضاء من اللجان باعتبارها المكان المناسب للدراسة وكذا مدرية التنظيم والشؤون لولاية غرداية وبلدية غرداية مكتب الجمعيات.

-الحد الزماني:

تمت الدراسة في الفترة الزمنية التي اجريت فيها الدراسة الميدانية مابين 2019/04/29 الى غاية 2019/05/17

-الحدود البشرية :

شملت الدراسة مقابلة كل من :

-رئيس حي بن سمارة شعبة بلقمان السيد سهيل العيد

رئيس حي لسيتي السيد حمودة

-السيد سويلم جلول: رئيس مكتب الجمعيات سابقا ببلدية غرداية

- مجموعة من موظفين بمكتب الجمعيات بمدرية التنظيم والشؤون لولاية غرداية

-البدة ربيعة : موظفة ومكلفة بتسيير مكتب المستخدمين لبلدية غرداية

السيد رستم: مدير التجهيز والعمران لبلدية غرداية

7-مناهج الدراسة:

بغية وصول الباحث الى حل مشكلة الدراسة يستوجب منه القيام بالدراسة العلمية واستخدام خطوات علمية دقيقة بهدف الوصول الى معلومات دقيقة وذلك بانتهاج عدة مناهج و التي هي الطريق الدي يسلكه الباحث لحل مشكلة الموضوع ومن بين هذه المناهج نجد:

- المنهج الوصفي : وصف الباحث لواقع الظاهرة التي يراد درستها وصفا دقيقا معتمدا على كم المعلومات المتحصل عليها.

-المنهج البحث الميداني: لجمع البينات من مجتمع الدراسة والكشف على دور المشاركة السياسية المجتمعية في رفع كفاءة الادارة المحلية وكدا ما تلعبه لجان الاحياء لبلدية غرداية من دور في الادارة المحلية.

- منهح دراسة الحالة: يقوم على الاهتمام بدراسة الوحدات الاجتماعية يهتم بالكل تم الجزئيات و العلاقة بينهما.

– منهج وصفي تحليلي : بهدف الى رصد ابعاد ومعاير المشكلة من ميزانية امداد الباحث بقدر جيد من المعلومات و البيانات الاساسية التي ترسم صورة عامة للمشكلة

8- خطة الدراسة :

لمعالجة الاشكالية المطروحة ولتغطية فرضيات الدراسة تم اعتماد ثلاث فصول وهي موضحة كالاتي:

الفصل الاول :التأصيل النظري ولمفاهيمي للمشاركة السياسية المجتمعية وينقسم الي مبحثين، يهتم المبحث الاول بدراسة ماهية المشاركة السياسية المجتمعية من خلال التطرق الي مفهوم المشاركة السياسية المجتمعية ومبادى ومتطلبات المشاركة السياسية المجتمعية ،ومرتكزات واساسيات المشاركة السياسية المجتمعية ،اما المبحث الثاني فانصرف الي دور المشاركة السياسية وعلاقتها بالمجتمع المدني ،وذلك من خلال التعرض علاقة المجتمع المدني بالمشاركة السياسية المجتمعية ومساهمتها في تحقيق تنمية المحلية ،و الي العوامل المؤثرة في المشاركة السياسية المجتمعية ،و معوقات المشاركة السياسية المجتمعية.

الفصل الثاني: اما الفصل الثاني فقد خص بالاطار النظري للإدارة المحلية في مبحثين كذلك ، فأما المبحث الاول فقد اهتم بدراسة ماهية الادارة المحلية ،من خلال التطرق لمفهوم الدارة المحلية ،والتطور التاريخي للإدارة المحلية، ومقومات الادارة المحلية ،اما المبحث الثاني فقد تطرق الي دور المجتمع المدني في رفع كفاءة الادارة المحلية من خلال اساليب التنظيم الاداري ، اهمية الادارة المحلية ،ومشاركة المجتمع المدني في رفع كفاءة اداء الجماعات المحلية.

الفصل الثالث: اما الفصل الثالث فقد خصص للجانب التطبيقي من الدراسة وينقسم هو الاخر الي مبحثين ،حيث يهتم المبحث الاول بمحددات التنظيم الاداري ،بتعريف البلدية ، وهيئات البلدية واداراتها ،ودور اللجان السكنية في رفع كفاءة الادارة المحلية في بلدية غرداية ،اما المبحث الثاني فسوف يخصص للدراسة الميدانية لمعرفة دور المشاركة السياسية المجتمعية في رفع كفاءة الادارة المحلية في بلدية غرداية بعد الاطلاع عينة

من المجتمع الدراسة من خلال الادوات والتقنيات المتعارف عليها وهي الاستمارة والملاحظة والمقابلة وذلك من خلال عرض وتحليل نتائج الاستبيان.

9- **ادبيات الدراسة:**

من خلال الاستطلاع حول دور موضوع المشاركة السياسية المجتمعية في رفع كفاءة الادارة المحلية تبين للباحثتين انه موضوع لم يعرف عليه الكثير من الدراسات والابحاث من قبل المختصين في هذا المجال، اذا اطلعتا الباحثتان على عينة من الدراسات نوجزها فيما يلي:

- السعيد رشيد – 2007-2008- مدكرة مكملة لتيل شهادة ماجيستر علم اجتماع جامعة منثوري قسنطينة لجان الاحياء في التجمعات الحضرية الجديدة دراسة بالوحدة 07 على منجلي الخروب وقد اهتمت بواقع لجان الاحياء في التجمعات الحضرية الجديدة واهتمت بالكشف عن الخصائص و الملامح لممثلي هده اللجان وكدا وصائفها و الادوار التي تقوم بها خدمة للسكان.

- متال عيد المعصي صالح قدومي- دور المشاركة المجتمعية في تنمية وتطوير المجتمع المحلي حالة دراسة لجان احياء السكنية في مدينة نابلس اطروحة استكمال متطلبات الحصول على درجة الماجستير في التخطيط الحظري و الإقليمي في كلية الدراسات العليا في جامعة الناجح الوطنية 2008 وقد كشفت هده الدراسة دور المشاركة المجتمعية و اللجان السكنية في تحديد احتياجات المجتمع و تحقيق اهداف تنموية.

- ابرز دور المشاركة المجتمعية في تنمية و تطور المجتمع المحلي

-تسليط الضوء على لجان الاحياء في مدينة نابلس (مفهوم .اهداف .معوقات)

-دراسات اجنبية:

دراسة كستار (1970)حول مجالس احياء السكنية حركية التنمية الحضرية في دلهي حيت اكدت الدراسات ان هده المجالس لم تحقق اهدفها بكفاءة .

الفصل الأول :

التأصيل النظري والمفاهيمي

للمشاركة في السياسية المجتمعة

تمهيد

تعتبر المشاركة السياسية المجتمعية بمثابة العملية التي يلعب فيها الفرد من خلالها دورا في الحياة السياسية والاجتماعية لمجتمعه ،وتكون لديه الفرصة لان يشارك في وضع الاهداف العامة وكذلك افضل الوسائل لتحقيق وانجاز هذه الاهداف ،وهذا يعني مسؤولية الافراد والجماعات في المساهمة في تنمية مجتمعاتهم، وبالمقابل مسؤولية المجتمع في اشباع احتياجات افراده.

وتم التطرق في هذا الفصل التأصيل النظري و المفاهيمي للمشاركة السياسية المجتمعية من خلال مبحثين ،حيث المبحث الاول ماهية المشاركة السياسية المجتمعية اما المبحث الثاني دور المشاركة السياسية المجتمعية في التنمية المحلية.

المبحث الأول: ماهية المشاركة السياسية المجتمعية

المطلب الأول: مفهوم المشاركة السياسية المجتمعية

الفرع الاول: تعريفات المشاركة السياسية المجتمعية

يعرفها على جبلي 1982 تعني بأنها العملية التي يلعب من خلالها الفرد دورا في الحياة السياسية والمجتمعية وتكون لديه الفرصة لأن يساهم في صنع الأهداف العامة في المجتمع وتحديد أفضل الوسائل لإنجازها، وقد تتم من خلال الأنشطة المباشرة وغير المباشرة.[1]

يعرفها سعد جمعة 1984 بأنها سلوك تطوعي وهي عملية مكتسبة يتعلمها الشخص خلال حياته وأثناء تفاعله مع العديد من الجماعات المرجعية، ابتداء من الأسرة وتدرجا مع جماعة الفصل وجماعة النادي وجماعة الأصدقاء وجماعة العمل...إلخ. كما تتوقف ممارسة الفرد للمشاركة السياسية باعتبارها عملية مكتسبة على مدى توافر المقدرة والدافعية، والفرص التي يتيحها المجتمع وتقاليده السياسية والأيديولوجية والظروف التي تحدد طبيعة المناخ السياسي السائد في المجتمع.[2]

يعرفها عبد الهادي الجوهري 1998 بأنها العملية التي من خلالها يلعب الفرد دورا في الحياة السياسية والاجتماعية لمجتمعه وتكون لديه الفرصة، لأنه سيشارك في وضع الأهداف العامة لذلك المجتمع وكذلك أفضل الوسائل لتحقيق انجاز هذه الأهداف

من خلال التعريفات السابقة يتضح أن الغاية من تبني نظام الإدارة المحلية هي إشراك أكبر عدد من سكان المنطقة في إدارة وتنظيم وحل مشاكلهم المحلية بأنفسهم وهذا الاشتراك الفعلي يكون أصدق تعبير

[1] علي عبد الرزاق جلبي: **الشباب والمشاركة السياسية في مجالات علم الاجتماع المعاصر**، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، 1982، ص529.

[2] سعد إبراهيم جمعة: الشباب والمشاركة السياسية، القاهرة، دار الثقافة للنشر والتوزيع، 1984، ص34.

للديمقراطية والحكم السليم إلا أنه من الصعوبة بمكان إشراك جميع الأفراد المحليين للقيام بعملية إدارة وتنظيم الشؤون المحلية خاصة– أن عدد السكان بازدياد مستمر فقد اخذ بمبدأ الديمقراطية النيابية – على الصعيد المحلي – عن طريق انتخاب أشخاص بين سكان الوحدة الإدارية لتمثيل هؤلاء السكان في إدارة وتنظيم الشؤون المحلية بواسطة مجالس محلية[1].

أن المشاركة الشعبية هي وسيلة في حد ذاتها وبقدر فاعليتها بقدر ما تصلح إحدى الوسائل الرئيسية لتمكين المجتمع من أن يكون له دور قيادي في حركته نحو بلوغ أهدافه من النمو والتقدم ويعد مفهوم المشاركة المجتمعية كمفهوم أساسي في تنظيم المجتمع يقوم على مجموعه من المفاهيم الفرعية ومن بين أهم هذه المفاهيم ما يلي:

هنالك ضرورة لمساهمة الناس في صنع التغييرات الهامة التي تجري بمجتمعاتهم والسيطرة عليها ومساهمة الناس في العمل المجتمعي يتم عن طريق تكوين التنظيمات التي تعمل على تحقيق أهدافهم المشتركة وينظموا مجتمعاتهم وليس من المستحيل أن يتم التعبير بدون الرجوع إلى المجتمع إلا أن مشاركة السكان في إحداث التغير يصبح ذات أهميه بالنظر إلى بعض الاعتبارات الهامة[2]:

1–بدون مساهمة السكان ومشاركتهم لا يصبح هنالك معنى للديمقراطية.

2–غياب المساهمة يؤدي إلى الانعزال والسلبية و المشاكل.

3–أن مساهمة الإنسان في توجيه حياته تؤدي إلى نمو إحساسه بكيانه الشخصي.

4–تصبح التغييرات التي يقوم بها المواطنون أنفسهم أو يشتركون فيها ذات أهميه كما أنه تدوم أطول من التغييرات المفروضة عليهم.

[1] شيخلي، عبد الرازق، **الادارة المحلية دراسة مقارنة**، كلية الاقتصاد والعلوم الادارية، جامعة مؤته، ط1 ، 2001 ،ص83.

[2] مرجع نفسه.

5-أن المشاركة تؤدي إلى فهم متكامل وإمكانية كبيرة في التعامل مع المشكلات ذلك أن السكان هم أصحاب المصلحة الحقيقة وهم الذين يشعرون بحقيقة المشاكل التي تواجه حياتهم ومن ثم فإنه من المنطقي أن يشتركوا في حلها.

6-أن المشاركة تضمن استمرار ونجاح التغيير وفرض التغيير على السكان يؤدي إلى رفضه ومقاومته وبالتالي فشل أي جهود حادة لعلاج المشكلات.

ويمكنا أن نحدد المشاركة في عدة نواح أهمها[1]:

•المشاركة في تحديد المطالب والاحتياجات.

•المشاركة في التخطيط للبرامج (تقييم، اقتراح أساليب مواجهه).

•المشاركة في تنفيذ الخطط والبرامج ومتابعتها والرقابة على تنفيذها.

•المشاركة في الاستفادة من الخطط والبرامج المنفذة.

عرفها بعض الباحثين كالتالي:

يرى عبد الهادي الجوهري المشاركة المجتمعية أنها الدور الذي يلعبه الأفراد في العمليات الحكومية من حيث التمثيل، والاستشارات، والاشتراك في عمليات التنمية. وتوجد المشاركة كنوع من التطوع في كل دول العالم، إلا أنها أكثر تطوراً في الدول التي بها درجة كبيرة من الوعي والعمل في الخدمة المدنية.([2])

ويعرفها عاطف غيث في قاموس علم الاجتماع بأنها مشاركة في الجماعات الاجتماعية ومشاركة في المنظمات التطوعية من جانب آخر وخاصة مما ينصب دورها على النشاط المجتمعي المحلي أو

[1] Abott. J **. Sharing the City** – Earth Scan publication. Ltd, London, 1997, p9.

[2] عبد الهادي الجوهري ، **البعد الاجتماعي للتطوع** ، مجلة القاهرة للخدمة الاجتماعية ، العدد 12، 2001، ص13

المشروعات المحلية. وتتم المشاركة خارج مواقف العمل المهني للفرد، كما أنها الدور الذي يأخذه الفرد أو يعطيه الحق في لعب الأدوار المختلفة وذلك من خلال نشاطه البنائي في وظيفة المجتمع.

ويكون ذلك عادة وجهاً لوجه. وتوصف مشاركة الأعضاء بأنها فعالة إذا ارتبطت بدور فعال في وظيفة أفراد المجتمع أو موافقتهم على ذلك.[1]

وتُعرف هدى بدران المشاركة بأنها العملية التي من خلالها تتاح الفرصة لأكبر عدد من الأهالي ليساهموا في مختلف العمليات، كلٍ تبعاً لنوع خبرته واهتمامه.[2]

ومما سبق يمكن تعريف المشاركة السياسية المجتمعية فيما يلي:

هي رغبة المجتمع واستعداده للمشاركة الفعالة في جهود تحسين الاداء وزيادة فاعلية الادارة في تحقيق وظيفتها الادارية وزيادة اهتمام المجتمع المحلى بالتنمية. فالمشاركة السياسية المجتمعية هي العملية التي من خلالها تتاح الفرصة لأكبر عدد من افراد الأمور ومؤسسات المجتمع ليساهموا بالفكر، والمشورة، والموارد المادية والبشرية من أجل تطوير العملية الادارية. والمشاركة السياسية المجتمعية هي الجهود التطوعية التي يقوم بها الأفراد بجميع فئاتهم وكذلك مؤسسات المجتمع المدني على أساس الشعور بالمسئولية الاجتماعية في عمليات التخطيط، واتخاذ القرار، والتنفيذ، والتقييم لعناصر العملية الاداري

المطلب الثاني: مبادئ ومتطلبات المشاركة السياسية المجتمعية

الفرع الاول: مبادئ المشاركة السياسية المجتمعية

تعتمد المشاركة السياسية المجتمعية على مجموعة من المبادئ منها:

[1] محمد عاطف غيث ، **قاموس علم الاجتماع** ، الهيئة العامة المصرية للكتاب ، القاهرة ، 1979، ص5

[2] هدى بدران ، **تنظيم المجتمع** ، مطبعة المليجي / الجيزة ، 1979، ص8

- عدم اقتصار المشاركة السياسية المجتمعية على البعد الأفقي أي أنماط تنحصر بين الناس من طبيعة واحدة وإنما تشمل البعد الراسي أي بين السكان والهيئات والمؤسسات والمنظمات في المستويات الإدارية المختلفة.
- اتخاذ القرارات وتحديد الأولويات في عملية المشاركة السياسية المجتمعية يجب ألا تزاوله فقط النخبة بمفردها وإنما لابد من اشتراك الهيئات والمؤسسات الشعبية المختلفة في ذلك حتى لا يتم توجيه التنمية في طريق يخدم مصالح هذه الفئات دون غيرها.
- يجب أن تعكس عمليات التخطيط والتنمية حاجات ورغبات السكان المجلس والمجموعة المستهدفة بمعنى أن تكون العمليات واقعية ولا يجب استوراد نماذج تنموية وتطبيقها إلا بعد تطويعها بما يتلاءم مع الأوضاع.

الفرع الثاني :متطلبات المشاركة السياسية المجتمعية:

- دعم وتنمية الإحساس بالمسؤولية وتشجيع القيادات على تحمل المسؤولية.
- توظيف الجهود الحكومية والأهلية بفاعلية (مقابلة الاحتياجات المجتمعية).
- تنمية الميكانزمات المناسبة لتحقيق المشاركة من المواطنين من خلال الأجهزة الحكومية والأهلية.
- توفير كادر من العاملين المدربين دوي المهارات للمشاركة في عمليات تنمية المجتمع.[1]

المطلب الثالث: مرتكزات وأساسيات المشاركة السياسية المجتمعية

ترتكز المشاركة السياسية المجتمعية على مجموعة الأساسيات على أهمها:

1- العقلانية: فلابد أن يكون الحل الناجح محلنا من الناحية النظرية ودقيقا من الناحية الأكاديمية ومميزا بتركيبة ولحمة منطقية ومتماسكة.

[1] منال عبد المعطي صالح قدومي مرجع سابق

2- المحتوى والمضمون: إن تحليل المساهمة المجتمعية يتطلب القدرة على وضع العملية ضمن إطار واسع بطريقة متماسكة ومنطقية. فعملية التطوير تصبح متكاملة بشكل كبير مع البيئة المادية لدلك. فالبيئة تعتبر عاملا مهما وله تأثير كبير على عملية المساهمة المجتمعية.

3- التنفيذ العملي: إن المساهمة السياسية المجتمعية مسؤولة عن إيجاد إستراتيجية لتنفيذ العملية فكل عمل في المساهمة المجتمعية يجب أن يخاطب هدا الجانب من المساهمة وقد نتج عن هدا مجموعة من المفاهيم المحددة أولها. تطوير مجتمعي وبعدها تفويض سياسي لتصل إلى مفهوم إدارة مجتمع ناهيك عن المعوقات التي تنشأ من النظرية والتطبيق والسبب كون المفاهيم غير الكاملة لأنها لم ترتبط بالمحيط الواسع.

4- القابلية للتطبيق: من الضروري أن يكون أي نموذج قابل للتطبيق وهدا هو المعيار الأخير وليس بقدرة أي من المفاهيم القائمة لتحقيق هدا المعيار رغم أن هدا النموذج المقترح. من أجل دلك اقترح أسلوبان من البدائل:

- إذا وصف نموذج العمل برمته فإن دلك يساعد على شرح وتوحيد المفاهيم القائمة في المساهمة السياسية المجتمعية.
- دراسة موثقة بشكل جيد يحتوي مساهمة سياسية مجتمعية كعنصر أساسي.[1]

[1] منال عبد المعطي صالح قدومي، **دور المشاركة المجتمعية في تنمية وتطوير المجتمع المحلي**، حالة دراسة لجان أحياء السكنية مدينة نابلس، جامعة النجاح الوطنية، كلية الدراسات العليا، أطروحة ماجيستير، 2008، ص30-31.

المبحث الثاني: دور المشاركة السياسية المجتمعية في التنمية المحلية.

المطلب الأول: علاقة المجتمع المدني بالمشاركة السياسية المجتمعية ومساهمتها في تحقيق التنمية المحلية

من خلال المشاركة يمكن أن يقوم الفرد بدوره في الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية لمجتمعه بقصد تحقيق الأهداف على أن تتاح الفرصة لكل مواطن كي يسهم في وضع هذه الأهداف وتحديدها والتعرف إلى أفضل الأساليب والوسائل لتحقيقها وعلى أن يكون اشتراك المواطنين في تلك الجهود بناء على رغبة منهم في القيام بهذا الدور دون ضغط أو إجبار من جانب السلطات وفي هذه الحالة يمكن القول بأن المشاركة تترجم شعور المواطنين بالمسؤولية الاجتماعية تجاه مجتمعهم، والمشكلات المشتركة التي تواجههم والرغبة في تحويل الأهداف التي يريدون بلوغها إلى واقع ملموس.[1]

فالمشاركة مبدأ أساسي من مبادئ تنمية المجتمع كما أن المشاركة تعد أفضل وسيلة لتدعيم الشخصية الديموقراطية وتنميتها على مستوى الفرد والجماعة والمجتمع.[2]

كما أن للمشاركة السياسية المجتمعية دور في عملية التخطيط ويظهر ذلك في تحديدها للصعوبات والمشكلات التي تواجه حياة السكان وهذا بدوره يساعد في رسم السياسات لمعالجة تلك الصعوبات والمشكلات.

كما أنها له دور في زيادة أوجه التعاون والتنسيق بين الأطراف التي ترتبط بالعملية التخطيطية وفي خفض التكاليف اللازمة لبدء واستعمال الخطوات الضرورية لإعداد الخطة التنموية.

---

[1] محمد سيد غفران، 1991، ص20.

[2] عبد الهادي الجوهري، 1984، ص5-7.

- تعزز المشاركة السياسية المجتمعية الاعتماد على النفس وخلق شخصية مسؤولة ومتعاونة كما أنها تقلل الفوارق الطبقية وتدعم مفهوم الديموقراطية بالمجتمع.
- قبول القرارات المتوصل إليها والعمل على تنفيذها والدفاع عنها.
- تهيئة السكان نفسيا لتقبل التغيير والعمل على الحد من المعوقات التي تحول دون ذلك.
- تعزيز وعي الأفراد بمشكلاتهم والامكانيات المتوفرة وذلك لإيجاد حلول للتغلب على هذه المشكلات.
- تصويب عملية تصويب القرارات والسياسات للتوصل إلى آراء مطورة أكثر.[1]

المطلب الثاني: العوامل المؤثرة في المشاركة السياسية المجتمعية

هناك عدة عوامل تؤثر في المشاركة السياسية المجتمعية:

- حرية الرأي والتعبير والتفكير بكافة المجالات وخصوصا ما يتعلق منها بالمسائل التنموية.
- مدى إيمان واهتمام السلطات المسؤولة بأهمية ودور المشاركة في عملية التخطيط والتنمية.
- توفير قنوات المال مفتوحة بين السكان المثقفين من هذه المؤسسة وبين الجهات المسؤولة من جانب أخر.
- انتشار الوعي الثقافي والاجتماعي والسياسي بين سكان المجتمع فكلما ارتفعت نسبة الوعي وامتدت إلى مجالات أكثر كانت أهمية عملية المشاركة السياسية والمجتمعية أكثر فاعلية وأكبر.
- سياسة التنمية الاجتماعية والاقتصادية المتبعة في المجتمع فكلما اهتمت السياسة التنموية باحتياجات المجتمع تزداد نية المشاركة.

[1] منال عبد المعطي صالح قدومي، ص31-32.

- مبدأ الحوافز بحيث تشكل أهم العوامل المؤثرة في المشاركة في شكل وطبيعة واتجاه ومحتوى المشاركة وليس فقط في حجمه.[1]

المطلب الثالث: تحديات معوقات المشاركة السياسية المجتمعية.

الفرع الاول : معوقات المشاركة السياسية المجتمعية.

1-الضعف في حيز السلطات المسؤولة من حيث إيمانها بضرورة المشاركة.

2-عدم القدرة على التعبير وحرية الرأي لجميع أفراد المجتمع بشكل كاف بغض النظر عن مستوياتهم الاقتصادية والاجتماعية.

3-عدم اتاحة الفرصة الكافية للمساهمة في إحدى مراحل العمل الاجتماعي.

4-الفجوة الواسعة بين أصحاب القرار في المؤسسات والعاملين من جهة والسكان من جهة أخرى.

5-غياب سياسات التحفيز والتشجيع من الدولة.

6-عدم معرفة العاملين لحدود مشاركتهم وفهمهم للمشاركة ومتطلباتها وظروفها.[2]

الفرع الثاني: تحديات المشاركة السياسية المجتمعية

تواجه المشاركة السياسية المجتمعية معوقات تحول دون قيام الافراد والجماعات بوظيفتها على اكمل وجه وتتلخص في الاتي :

1. معوقات ترجع إلى المجتمع نفسه:

- قلة الوعي الثقافي بالمجتمع عن أهمية المشاركة السياسية المجتمعية وينتج عن ذلك عدم الوعي بأهمية المشاركة السياسية المجتمعية، وكذلك الفهم الخاطئ عن مفهوم المشاركة السياسية المجتمعية.

[1] منال عبد المعطي صالح قدومي، ص32-33.

[2] منال عبد المعطي صالح قدومي، ص 33.

– فقدان الثقة بين المجتمع و الادارة؛ لعدم وجود خطة أو إطار واضح للمؤسسة أو عدم عرضها على المجتمع.

– تدني المستوى الاقتصادي والاجتماعي مما يؤدي إلى عدم وجود الوعي أو عدم وجود الوقت الكافي للمشاركة السياسية المجتمعية.

– عدم فهم معنى المشاركة السياسية المجتمعية لدى البعض من الافراد.

– قصور وسائل الإعلام في نشر ثقافة المشاركة السياسية المجتمعية.

2 – عوامل ترجع للادارة نفسها .

– تعدد وتعارض القوانين والنشرات المنظمة للعمل داخل الادارة.

– عدم اقتناع بعض القيادات بموضوع المشاركة السياسية المجتمعية مما يؤدي إلى فقدان الثقة والتواصل بين الادارة والمجتمع.

– عدم تفعيل مبدأ اللامركزية في صنع واتخاذ القرار في المستويات المختلفة.

– عدم وجود قنوات ووسائل اتصال بين الادارة والمجتمع الخارجي. [1]

3– كيفية التغلب على معوقات المشاركة المجتمعية.

– الإهتمام بنشر الوعي بموضوع المشاركة السياسية المجتمعية بين أفراد المجتمع مع الإستفادة من الهيئات والمؤسسات التطوعية الأهلية وكذلك المؤسسات الحكومية.

✓ تعديل بعض القوانين التي تعوق المشاركة السياسية المجتمعية وتغيير تلك القوانين لتلبى مفهوم المشاركة السياسية المجتمعية.

1–عمل دورات تدريبية للقيادات لتوضيح أهمية المشاركة السياسية المجتمعية.

[1] دليل المتدرب، البرنامج التدريبي، **دور مجلس الأمناء في تحقيق المشاركة المجتمعية**، 2008، ص29

2-زيادة الوعي عن طريق وسائل الإعلام المختلفة (مقروءة – مسموعة – مرئية) بأهمية المشاركة السياسية المجتمعية.

3-إزالة الحواجز الوهمية بين الادارة والمجتمع وذلك بإشراك الأفراد في وضع رؤية ورسالتها.

4-الإلتزام بمبدأ الشفافية وذلك لتوطيد الثقة من قبل أفراد المجتمع والادارة.

5-وجود قيادات تؤمن بأهمية المشاركة السياسية المجتمعية ومفهوم اللامركزية.

6-تفعيل دور الادارة في خدمة المجتمع، ودراسة احتياجاته، وتلبيتها مع قيام المؤسسات الادارية بتقديم منشآتها وإمكانياتها للمجتمع[1].

[1] دليل المتدرب، **المرجع السابق**، ص30.

خلاصة الفصل:

من خلال ما تم تناوله خلال الفصل المعنون بالتأصيل النظري ولمفاهيمي للمشاركة السياسية المجتمعية حاولنا التعرف على ماهية المشاركة السياسية المجتمعية بالتطرق لعدة تعاريف لباحثين مختلفين والتي خلصت مجملها في اعتبار المشاركة السياسية اشراك للأفراد في تنظيم وحل المشاكل وضع القرارات المحلية وكذا ركزنا على التطرق الي المبادئ ومتطلبات المشاركة السياسية المجتمعية، ومرتكزاتها وكذا دور المشاركة السياسية المجتمعية في التنمية المحلية. وذلك سعيا منا الي اكمال ما توصلت اليه الدراسات السابقة واضافة نفس جديد لهذه المواضيع بتسليط الضوء من جوانب مختلفة عن سابقيها حيث خلصت هذه الدراسة الي الدور الذي تلعبه المشاركة السياسية المجتمعية في التنمية المحلية.

الفصل الثاني:

الإطار النظري للإدارة المحلية

تمهيد :

تعتبر الادارة المحلية اسلوب من اساليب التنظيم الاداري في حين ان الادارة المحلية تعد نظام يضمن الحريات ويتفق مع المبدا الديمقراطي الذي يستلزم مشاركة المواطنين او ممثليهم في معالجة امورهم وحل مشاكلهم.

وسيتم التطرق في هذا الفصل الي الاطار النظري للادارة المحلية وذلك من خلال التطرق الي مفاهيم الادارة المحلية ومقومات الادارة المحلية، ودور المجتمع المدني في رفع كفاءة الادارة المحلية.

المبحث الاول: ماهية الادارة المحلية.

المطلب الأول: مفهوم الإدارة المحلية.

هدفنا هنا تناول مفهوم الإدارة المحلية وذلك من خلال إعطاء نبذة عن هذا المفهوم ليفيدنا في بحثنا ولتسهيل عملية التحليل وتفسير الهيئات والتنظيمات الإدارية وهنا عرفها محمد كامل بأنها هي حكم السكان المحليين أنفسهم يقيمون من بينهم ممثلين ويقومون على مصالحهم ويدعمون شؤونهم.

وبالتالي تعرف الإدارة في هذا الجانب أنها وسيلة جوهرية من وسائل تنمية المجتمع وهو في الوقت نفسه هدف أصيل من أهدافها وجود مثل هذه الإدارة هو قمة التنظيم لتلك المشاركة الحلية.[1]

كما يعرفها علماء الإدارة بأنها أسلوب من أساليب التنظيم الإداري مراد به توزيع الوظيفة الإدارية بين السلطة المركزية في الدولة وبين الهيئات الإدارية المحلية المنتخبة والمتخصص على أساس إقليمي، لتباشر ما يقصد به إليها من مسائل تخص مصالح السكان المحليين تحت رقابة السلطة المركزية، كما أنها نظام يتولى المهام التي تخولها له الحكومة.

وبناء عليه فقد تعدد التعريفات التي تناولت مفهوم الإدارة المحلية تبعا لوجهات نظر الفقهاء والمفكرين، ولعل السبب في ذلك يرجع إلى أن كل مفكر كان ينظر إلى الإدارة المحلية من موقعه وبزاوية معينة ولكن في الأخير نجد أن أولئك المفكرين قد اتفقوا على المبادئ الأساسية التي تعلق بنظام الإدارة

[1] محمد محمود الطعامنة، **بحث نظم الإدارة المحلية (المفهوم والفلسفة والأهداف)**، الملتقى العربي الأول، نظم الإدارة المحلية في الوطن العربي، سلطنة عمان 2003.

المحلية فيعرفها الكاتب البريطاني (Modie Grame) أنها مجلس منتخب تتركز في الوحدة المحلية ويكون عرضة للمسؤولية السياسية أمام الناجحين سكان الوحدة المحلية، ويعتبر مكملا لأجهزة الدولة. [1]

يميز هذا التعريف تركيزه على انتخاب المجلس المحلي بصفته الجهة التي تتولى سلطات الوحدة المحلية والمسؤولية أمام الناخبين.

كما يعرفها الفقيه الفرنسي اندريه دو لوبادير (Andrie de Laubader) أنها اصطلاح وحدة محلية لإدارة نفسها بنفسها وأن تقوم بالتصرفات الخاصة بشؤونها.[2]

ولقد ركز هذا التعريف على تولي الوحدة الإدارية إدارة شؤونها بنفسها ولا يتعرض لأبعد من ذلك ويعرفها أحد المؤلفين بأنها " توزيع الوظيفة الإدارية بين الحكومة المركزية وهيئات منتخبة أو محلية تباشر اختصاصها تحت إشراف الحكومة ورقابتها ".[3]

ويؤكد هذا التعريف على أن السلطات المحلية التي تتقاسم الإدارة مع الحكومة المركزية إنما تمارس اختصاصاتها في ظل إشراف ورقابة السلطة المركزية من دون تحديد تلك الاختصاصات.

وعرفها جورج بلير "أية منظمة لها سكان، يقيمون في منطقة جغرافية معينة مع تنظيم مسموح به وهيئة حاكمة بالإضافة إلى شخصية قانونية مستقلة وسلطة تقدم خدمات عامة أو حكومية معينة، مع درجة كبيرة من الاستقلال بما في ذلك سلطة قانونية، وفعلية في جزء على الأقل من ايراداتها ".[4]

---

[1] محمد محمود الطعامنة، **نظم الإدارة المحلية (المفهوم والفلسفة والأهداف)**، الملتقى العربي الأول، نظم الإدارة المحلية في الوطن العربي، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، جامعة الدولة العربية، صلالة، سلطنة عمان، 18-20 أغسطس 2003، ص8.

[2] مزياني فريدة: **المجالس المحلية في ظل نظام التعددية السياسية في التشريع الجزائري**، رسالة دكتوراه في القانون، كلية الحقوق جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر، 2005، ص8.

[3] سليمان بطارسة: **الإدارة المحلية في المملكة الأردنية الهاشمية**: مجلة الإدارة العامة، عدد12، عمان، الأردن،، 1991.

[4] George S.Blair. government at the Gross,roots. California Publisher, 1977.

المطلب الثاني: التطور التاريخي للإدارة المحلية:

نشأة الإدارة المحلية: انقسمت الآراء إلى اتجاهين:

- أحدهما يعتقد أن نظام الإدارة المحلية حديث النشأة يرجع تاريخه إلى 1835م حيث اشترك المواطنون في بريطانيا في مجلس تنفيذي لمدتهم عن طريق انتخاب ممثليهم حيث ظهر أول تشريع هو قانون الإصلاح 1832م وفي فرنسا نشأت المجالس على أساس تمثيلي في عام 1833م ولم تعطي حق إصدار القرارات الإدارية إلا في عام 1884م.
- الاتجاه الثاني يرى نشأة الإدارة المحلية بدأت بالقبيلة، التي قام على تصريف شؤونها شيخها أو كبيرها عن طريق التشاور وقد كانت نواه الإدارة المحلية، التي تطبق في عالمنا اليوم ومن أقدم الأمثلة حكومات المدن المصرية القديمة، قبل أن يوحدها الملك هينا في إمبراطورية واحدة، حيث تشكلت من عشرة أعضاء منتخبين يرأسهم حاكم المدينة، لإدارة دفة الأمور كما عرفت الهند نظام المجالس المحلية للقوى قبل بداية التاريخ الميلادي بحقبة طويلة.[1]

وفي بلاد الإغريق ساد نظام دولة المدينة التي كانت تتمتع باكتفاء ذاتي وتكون وحدة سياسية مستقلة وقد تكونت الدولة المدنية من عدد من القرى وتكونت كل قرية من اجتماع عدد من القبائل، والقبيلة كانت عندهم الوحدة الأساسية التي يقوم عليها المجتمع الإنساني، ويكون مثل هذا النظام مثاليا إذا ضمن للمدينة الاكتفاء الذاتي والإدارة الذاتية، ولم يستمر هذا الشكل السياسي كثيرا فسرعان ما بزغت فكرة [2] الحكومة الإقليمية كمنافس للحكومة القبلية، ولقد تولدت الحكومات الإقليمية من تآلف واتحاد بعض الكيانات المحلية الصغيرة إما باختيارها أو رغما عنها. وقد أخذت الحكومات الإقليمية في بداية نشأتها شكل الملكيات المركزية

---

[1] رياض متلاحمي: **تجربة الإدارة المحلية في سورية، الوقائع والأفاق، دراسة مقارنة مع بعض البلدان الأوروبية**، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة حلب، كلية الاقتصاد، قسم إدارة الأعمال، حلب، سوريا، 2005، ص13.

[2] ل. م هارتمان، ج. **باراكلاف، الدولة و الإمبراطورية في العصور الوسطى**، ترجمة د، جوزيف نسيم يوسف، دار النهظة العربية، بيروت، 1981، ص3-4.

التي بسطت سلطتها على كيانات إقليمية أكبر من مجرد القرية أو المدينة ثم تطور نظام الحكم بعد ذلك إلى حكم الإشراف أو الأرستقراطية ثم الى الديموقراطية أو حكم العامة وبرغم انتقال نظام الحكم من مفهومه الإقليمي الرحب نسبيا، ولقد اتسعت الحكومات الإقليمية وتكونت منها الإمبراطورية سواء في التاريخ القديم أو الوسيط، وبانتقال نظم الحكم من الحكومات الإقليمية إلى الامبراطوريات الواسعة، ظل التزاوج قائما بين عناصر المركزية واللامركزية في بداية نشأه هذه الامبراطوريات القديمة كان نظام الحكم يجنح نحو المركزية المقوطة بصورة أوضح.

ومع انفتاح الإمبراطورية على شعوب ومناطق قوبت فكرة الحكومة المحلية مرة ثانية على حساب الامبراطوريات، وقد استمرت هذه الكيانات السائد لنظام الحكم طوال القرون الوسطى وهو الدولة القومية ترجع جذورها إلى الدولتين البريطانية والفرنسية ما انتشرت في العالم المعاصر كوريث لكل من الإمبراطورات القديمة والامارات الاقطاعية التي قامت على انقاضها ويرجع الفضل في نشوء الدولة المعاصرة إلى كثير من العوامل:

ظهور طائفة من القواد العظام الذين جمعوا مواطنهم حول رمز موحد للإقليم، والتطور الذي حدث في وسائل المواصلات وظروف الحروب المستمرة بين الولايات المجاورة.

إن نظام الحكم المحلي أو الإدارة المحلية فعلى الرغم من قدمه كظاهرة تاريخية عرفتها الجماعات البشرية قديما إلا أنه كظاهرة قانونية لا يرجع بتاريخيه التشريعي إلى أكثر من القرن 19م.[1]

ففي إنجلترا وهي مهد نظام الحكم المحلي، لم يكن للمدن مجالس محلية فيها قبل عام 1835م ولعل

[1] ل.م هارتمان، ج، باراكلاف، **المرجع السابق**، ص8.

أول تشريع صدر هو قانون الإصلاح عام 1832م [1] أما فرنسا لم تنشأ بها المجالس المحلية على أساس تمثيلي إلا في عام 1833 ولم تعط هذه المجالس حق إصدار قرارات إدارة إلا عام 1884م.

وفي تراثنا العربي والإسلامي لم يخرج التطور نحو الحكم المحلي عن الخطوط العريضة التي سبق شرحها، فقد ساد النظام القبلي في البلاد العربية قبل نشوء الإمبراطورية الإسلامية، وبظهور الإمبراطورية الإسلامية برزت الحكومة المركزية ومع اتساعها ظهرت أقاليم شبه مستقلة في مصر وحلب واليمن والجزائر والاندلس.

ولقد ترتب على ضعف الإمبراطورية العثمانية بروز العديد من الدول العربية المعاصرة، وباستقرار الدول العربية، ظهرت فكرة الحكم المحلي بها.

ولقد كانت مصر من أوائل دول المنطقة التي حاولت تطبيق نظام الحكم الذاتي بها، إلى أن انتشر نظام الإدارة المحلية في كثير من الدول العربية.[2]

المطلب الثالث: مقومات الإدارة المحلية

ترتكز الإدارة المحلية على مجموعة من الأسس والمقومات تتمثل بما يلي:

1- تتمتع الإدارة المحلية بالشخصية المعنوية:

قبل البدء بالحديث عن هذا العنصر لابد من تعريف معنى الشخصية المعنوية أو الاعتبارية كما يطلق عليها البعض، فالشخصية المعنوية تعرف على أنها "مجموعة من الأشخاص أو الأموال تتمتع بالشخصية القانونية تمامًا آتلك المقررة للأشخاص الطبيعيين، وينظر إليها وتعامل كما لو كانت شخصًا

[1] د. عادل محمود حمدي، **الاتجاهات المعاصرة في نظام الإدارة المحلية، دراسة مقارنة**، دار الفكر العربي، 1974م، ص377، 478، 479.

[2] محمد حامد الجمل، **ديموقراطية الحكم المحلي**، دار النهضة العربية 1961، ص15 وما بعدها.

حقيقيًا، فهي لها حقوق وعليها التزامات، وهي شخصية مستقلة من الأشخاص والعناصر المادية المكونة لها"[1]

إن ما يميز الإدارة المحلية عن الإدارة المركزية هو تمتعها بالشخصية المعنوية لأن الشخصية المعنوية هي النتيجة الطبيعية لقيام اللامركزية، فإذا ما أغفلت الشخصية المعنوية فإن ذلك يعني أنها مازالت مرتبطة بالإدارة المركزية لذا فإن هذا الطابع هو الذي يميزها ويمنحها الصفة القانونية، وما الاعتراف بالشخصية المعنوية للإدارة المحلية إلا نتيجة منطقية للاعتراف باستقلالها وبوجود مصالح محلية خاصة بها[2]

وهذه الوحدات "تعتبر مستقلة عن أشخاص منشئيها وممثليها، وإبرازها بهذا الشكل القانوني الموحد، هو حل للإشكالات الناجمة لقيامها بنشاطاتها فاعتبرت تلك النشاطات وكأنها صادرة عن هذا الشخص الذي اعتبر أهلاً للإلزام والالتزام، وأصبح قادرًا على مباشرة التصرفات القانونية بما تمنحه من حقوق وما تفرضه من التزامات وهذا الأمر يتبعه ذمة مالية مستقلة لعدد الأشخاص المعنوية بما يسمح لها القيام باختصاصاتها.

2-قيام مجالس محلية منتخبة لإدارة المصالح المحلية:

إن الاعتراف بالشخصية المعنوية للمجالس المحلية لا تعتبر كافية، فلابد من وجود هيئات محلية منتخبة تنوب عن السكان المحليين في إدارة شؤونهم التي اعترف المشرع بها "ولما ان من المستحيل على جميع أبناء الأقاليم أو البلاد أن يقوموا بهذه المهمة بأنفسهم مباشرة فإنه من المتعين أن يقوم بذلك من

[1] فاطمة ربابعة، **دور مجالس الخدمات المشترآة في التنمية المحلية في الأردن**، رسالة ماجستير،لجامعة الأردنية، 1990، ص14

2 محمد نور عبد الرازق، **استقلال الإدارة المحلية** في مصر، رسالة ماجستير، جامعة الأسكندرية، 1974، ص50

ينتخبونه نيابة عنهم، ومن ثم آن الانتخاب هو الطريقة الأساسية التي يتم عن طريقها تكوين المجالس المعبرة عن إرادة الشخص المعنوي العام الإقليمي"[1]

فجوهر الإدارة المحلية هو أن يعهد إلى أبناء الوحدة الإدارية بأن يشبعوا حاجاتهم المحلية بأنفسهم من خلال هيئة يتم انتخابها. لا شك أن الفقهاء قد انقسموا في آرائهم إلى فريقين: الفريق الأول يدعم فكرة قيام المجالس المحلية على أساس الانتخاب، وحجتهم بذلك هو تكريس معنى استقلال المجالس المحلية، والأمر الآخر هو تلاءم نظام الانتخاب مع مبدأ الديمقراطية الذي يؤيد الأخذ بنظام الانتخاب.

وهناك فريق آخر يرى أن مسألة الانتخاب في حالة تطبيق نظام اللامركزية المحلية لا يعتبر شرطًا لازمًا

ويمكن أن يتم ذلك من خلال التعيين. ونحن نرى أن هذا الرأي بكل مبرراته قد يمثل خرقًا للهدف السياسي للإدارة المحلية بشكل عام، حيث يسلب الجانب الاستقلالي وحرية اختيار المجتمعات المحلية ويبقيها في دائرة القاصر غير القادر على إفراز قيادات محلية تمثله وتنوب عنه كحالة أساسية من حالات الديمقراطية الواجب تعزيزها في نهج الإدارة المحلية.

3-تمتع المجالس المحلية بالاستقلال في ممارسة اختصاصاتها مع خضوعها لرقابة السلطة المركزية[2].

صحيح أن السلطة الموازية تخلت عن سلطتها ذات الطابع المحلي لصالح الوحدات الإدارية المحلية، ولكنها احتفظت بحق الرقابة والإشراف عليها حتى تضمن أنها تسير بالشكل الذي يتناسب مع السياسة العامة والمصلحة العامة للدولة، ومن المعروف أنه عادة ما يوجد نص قانوني يبين به اختصاصات وصلاحيات الإدارة المحلية ومن خلال ذلك النص يتم تحديد النوعية والكيفية التي يتم فيها رقابة السلطة المركزية، ويرى حسن عواضة "أنه لا يمكن للإدارة المركزية أن تصل في رقابتها على الإدارة المحلية إلى حد إصدار الأوامر

1 سليمان الطماوي، **الوجيز في القانون الإداري، دراسة مقارنة**، دار الفكر العربي، القاهرة،1982.، ص26

2 حسن عواضة، **الإدارة المحلية وتطبيقاتها في الدول العربية، المؤسسة الجامعية للدراسات** .والنشر والتوزيع، بيروت، 1983، ص17

كما هو الحال في الرقابة الرئاسية ذلك أن ممارسة سلطة إصدار الأوامر تصطدم باستقلال الإدارة المحلية وتمس جوهر اللامركزية نفسه".[1]

فالرقابة إذا تكون ضمن الفلسفة الأساسية التي ينص عليه مبدأ اللامركزية الإدارية وألا يخرج عن ذلك المفهوم حتى تبقى الإدارة المحلية متمتعة باستقلاليتها.

وإذا كانت الرقابة والإشراف والتعاون ركنًا من أركان وجود نظام للإدارة المحلية ومقوماتها حسبما اتفق عليه الباحثين، فإن هناك مجموعة من الأهداف تتوخاها الحكومة المركزية لمنفعة وخدمة المواطنين من أهمها: [2]

- تأكيد الوحدة السياسية والإدارية للدولة باعتبار أن الإدارة المحلية ما هي إلا نظام فرعي من النظام العام للدولة وأجهزتها.
- التأكيد على أن الإدارة المحلية تعمل وفق القوانين والأنظمة التي تصدرها الحكومة المركزية، إضافة إلى أن قرارات المجالس المحلية تكون موافقة ومطابقة لهذه القوانين والأنظمة، وذلك حماية للجميع، الحكومة المركزية والإدارة المحلية والمواطنين.
- التأكيد على أن الإدارة المحلية تقوم بواجباتها ووظائفها في نطاق الحد الأدنى المطلوب وبدرجة من الكفاءة والفاعلية، وذلك من خلال اطلاع الحكومة المركزية على موازنة الإدارة المحلية التي تعتبر مؤشرًا أساسيًا من مؤشرات أدائها العام.

1عبد الرازق الشيخلي، **العلاقة بين الحكومة المرآزية والإدارات المحلية**– دراسة مقارنة، ندوة (العلاقة بين الإدارة المرآزية والإدارة المحلية، المعهد العربي لإنماء المدن، بيروت، 2002.، ص33

[2] Rondineli A. et-al , Analysis of Decentralization Policies In Developing Countries: A Political Economy Frame-Work, SAGE, London, Vol.2,1989.

- ضمان حسن سير الخدمات المحلية وقيام الإدارة المحلية بتأديتها بكفاءة وفاعلية، ووضع معيار لنوع ومستوى ا لخدمات المطلوب تقديمها للسكان وبتعاون وثيق بين الإدارة المركزية والإدارة المحلية، بما يكفل لهما اكتشاف نقاط الضعف وتعديلها للأحسن.

المبحث الثاني: دور المجتمع المدني في رفع كفاءة أداء الإدارة المحلية

المطلب الأول: أساليب التنظيم الإدارة (المركزية واللامركزية الإدارية):

الفرع الاول: مفهوم المركزية الإدارية

تقوم المركزية – في مفهومها العام – على مبدأ التوحيد وعدم التجزئة، بحيث يكون مركزيا كل نشاط في الدولة، تكون سلطة البث النهائي فيه من اختصاص فرد او هيئة مركزية. وقد تظهر المركزية في الميدان السياسي (المركزية السياسية) وذلك عندما نكون امام نظام سياسي لا يسمح بالتعددية السياسية ويؤسس نهجه الدستوري على مبدأ تركيـز في اليد الفئة الحاكمة. [1]

لقد عرفت المؤسسات المركزية في الجزائر حديثا تعديلات هامة من خلال التعديل الدستوري الذي جرى منذ تاريخ (نوفمبر 2008) خاصة فيما يتعلق بالمؤسسة التنفيذية التي تعد أساس المركزية الإدارية دون النظر للأجهزة الأخرى كالاستشارية منها، أو كما يسميها الفقه السلطات الإدارية لاتخاذ القرار.[2]

الفرع الثاني: أركان المركزية الإدارية

اولا: تركيز الوظيفة الإدارية في يد الحكومة المركزية في العاصمة والتي يكون بيدها وحدها سلطة إصدار القرارات المختلفة والإشراف على مختلف المرافق العامة في الدولة[3]

. ثانيا: توزيع موظفي الجهاز الإداري: سواء من كان منهم في العاصمة أو في الاقاليم

[1] محمد علي **خلايلة، الادارة المحلية**، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الطبعة الاولى، 2009، ص24.

[2] ناصر لباد **الوجيز في القانون الاداري**، طبعة الثانية، مطبعة حسناوي. الجزائر 2008،ص 99.

[3] محمد علي خلايلة، **نفس المرجع السابق**، ص26.

على درجات إدارية متصاعدة تتبع كل درجة منها الاخرى مكونين بذلك هرما إداريا نجد في قاعدته صغار الموظفين وفي قمته الرئيس الإداري الأعلى وهو الوزير. ويستتبع هذا التسلسل الهرمي تدرج تصرفاتهم القانونية.

ثالثا: أن يكون لكل عضو في درجة إدارية أعلى سلطة من دونه في السلم الوظيفي وهو ما يسمى بالسلطة الرئاسية، وممارسة السلطة الرئاسية اما ان تتعلق بأشخاص المرؤوسين او بأعمالهم.

الفرع الثالث: صور المركزية الإدارية

تأخذ المركزية من الناحية العملية صورتين هما:

- التركيز الإداري.
- عدم التركيز الإداري.

اولا: التركيز الإداري

يقصد به حصر سلطة البت والتقدير النهائي في كل الأمور بيد الرئيس الإداري الأعلى (رئيس الدولة، الوزير، المدير العام) دون مشاركة أحد من نوابه أو مرؤوسيه في ممارسة هذه السلطة، إن هذه الصورة من المركزية والتي يسميها البعض بالمركزية المتطرفة–لم يعد من المتصور وجودها اليوم مع اتساع مساحة الدولة وتشعب واجباتها ومهامها

ثانيا: عدم التركيز الإداري

أما عدم التركيز الإداري – أو ما يسمى بالمركزية المعتدلة – فيعني أن يقــوم الرئيس الإداري بنقل سلطة البت والتقرير النهائي في جانب من اختصاصاته إلى نـوابه ومرؤوسيه دون الرجوع إليه. ويتحقق عدم التركيز الإداري بأحد الأسلوبين:

1) أن يكون هناك نصوص تشريعية صريحة توزع الاختصاصات بين الرؤساء والمرؤوسين.

2) أن يكون هناك تفويض للاختصاصات من الرؤساء إلى المرؤوسين بحيث يمارس المرؤوس جانبا من اختصاصات الرئيس الذي يقتصر دوره في مثل هذه الحالة على الرقابة والإشراف. [1]

الفرع الثاني: اللامركزية الادارية.

مفهوم اللامركزية الادارية:

إن الثابت تاريخيا أن أسلوب المركزية الإدارية كان الأسبق في الوجود في الدولة الحديثة بعد زوال نظم الإقطاع القديمة ، ومع التقدم العلمي والتقني وبروز النظريات العلمية ، ظهرت الحاجة إلى أسلوب حديث للتنظيم يتلازم مع التطورات المستجدة ويقوم على أسس فنية وعلمية سليمة ، سيما مع تضخم الجهاز الإداري وحاجته الملحة لضمان كفاءة الأداء الوظيفي فيه ، فكان تطور أسلوب المركزية الإدارية عن مرحلة التركيز الإداري إلى مرحلة جديدة هي مرحلة عدم التركيز الإداري كما يطلق عليه في فرنسا ، أو الإدارة الميدانية كما يطلق عليها في انجلترا.[2]

واختصاصاتها بين اجهزة الحكم المركزي والاشخاص معنوية عامة اخرى[3]. ان اللامركزية تعني توزيع هذه الوظيفة. وعرف نظام اللامركزية الإدارية تعريفات عديدة وصياغات مختلفة ولنها كلها تتجمع وتلتقي عند حقيقة " توزيع الوظيفة الإدارية بين الحكومة المركزية وهيئات منتخبة محلية او مصلحية تباشر اختصاصاتها تحت اشراف الحكومة ورقابتها.

ولقد عرفها الأستاذ الدكتور عمار عوابدي بأنها هي: "ذلك النظام الذي يقوم ويستند على أساس توزيع سلطات الوظيفة الإدارية في الدولة بين الإدارة المركزية(الحكومـة) وبين هيئات ووحدات إدارية أخرى

[1] د. عثمان خليل، **الادارة العامة وتنظيمها**، القاهرة،1974،ص، 186.هذا المرجع مشار اليه في كتاب د. محمد علي الخلايلة، الادارة العامة، مرجع السابق. ص27.

[2] سامي جمال. **أوصال القانون الاداري**، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، الجزء الاول، 1996، ص160.

[3] **نفس المرجع السابق**، ص170.

مستقلة، ومتخصصة على أساس إقليمي جغرافي من ناحية وعلى أساس فني موضوعي–مصلحي – من ناحية أخرى مع وجود رقابة وصاية إدارية على هذه الوحدات والهيئات اللامركزية، ولضمان نجاح عملية التنسيق بين رسم السياسات العامة، وبين عملية تنفيذها وانجازه"

ومن خلاصة هذه التعاريف السابقة يمكن القول بأن اللامركزية تقوم على فكرة الاعتراف بقدرة السكان المحليين على إدارة شؤونهم بأنفسهم إذ يقول الأستاذ والفقيه الفرنسي برتليم أن اللامركزية الحقيقية تتمثل في أن يدار إقليم معين من قبل منتخبين، لذا يجب أن يترك أمر إدارة شؤون الوحدة المحلية إلى هيئة منتخبة من قبل نفس الـوحدة، ولكن يجب أن يبقوا خاضعين لسلطة الدولة الأم، بمعنى ألا يستقل هؤلاء الأفراد في إدارة شؤونهم المحلية بصورة كلية ومطلقة بل يجب ان يبقى للسلطة المركزية حق الاشراف والرقابة.[1]

الفرع الأول: صور اللامركزية الادارية.

اولا: اللامركزية الاقليمية والمحلية:

ومعناها أن تمنح السلطات المركزية إلى جزء من إقليم الدولة جانب من اختصاصاتها في إدارة المرافق والمصالح المحلية مع تمتعها بالشخصية الاعتبارية والاستقلال المالي والإداري.

وتستند هذه الصورة إلى فكرة الديموقراطية التي تقتضي إعطاء سكان الوحدات المحلية الحق في مباشرة شؤونهم ومر افقهم بأنفسهم عن طريق مجالس منتخبة منهم.

ثانيا: اللامركزية المرفقية: يجد المشرع في أحيان كثيرة أنه مـن الضروري أن يمنح بعض المشاريع والمرافق والمصالح العامة الشخصية الاعتبارية، وقدر من الاستقلال عن الجهات الإدارية المركزية مع خضوعها لإشرافها، لتسهيل ممارستها لنشاطاتها بعيدا عن التعقيدات الإدارية.[2]

[1] حسين مصطفى حسين، **الادارة المحلية المقارنة**، القاهرة، الديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الثانية 1982، ص14.

[2] علاء الدين عشي، **مدخل القانون الإداري**، الجزائر، دار الهدى، 2009، ص62.

ولا يستند هذا الأسلوب على فكرة الديموقراطية إنما هي فكرة فنية تتصل بكفاءة إدارة مرفق وعلى ذلك ليس من حاجة للأخذ بأسلوب الانتخابات في اختيار رؤساء أو أعضاء مجالس إدارة هذه الهيئات العمومية، بل نجد أنه على أسلوب التعيين.

المطلب الثاني: أهمية الإدارة المحلية:

الفرع الأول: الأهمية السياسية

ترتبط الاهداف السياسية في الادارة المحلية بمبدأ تشكيل الجماعات الإقليمية بالانتخاب وهذا المبدأ يحقق أهداف منها:

1- الديموقراطية:

تعتبر الديموقراطية الهدف الرئيسي الذي تسعى إلى تحقيقه الادارة المحلية، وتتمثل هذه الديموقراطية من خلال المجالس المحلية المنتخبة بواسطة المجتمع المحلي، لتتولى الحكم والإدارة في هذه المجتمعات، وكثيرا ما يقال ان اللامركزية الإقليمية هي المدرسة النموذجية للديموقراطية، وان ديموقراطية الإدارة المحلية تعتبر جزءا لا يتجزأ وقاعدة لنظام الحكم الديموقراطي بالدولة كلها.

كما أن إشراك المواطنين في إدارة وحداتهم الإقليمية يدربهم على أصول العمل السياسي.[1]

هذا بالإضافة إلى إبراز العناصر الصالحة للقيادة وتدريبها على تحمل المسؤوليات.

2- دعم الوحدة الوطنية وتحقيق التكامل القومي:

يجب أن تسعى الإدارة المحلية إلى تدعيم وتأكيد الوحدة الوطنية، بحيث يعد التقسيم الإداري وسيلة لإضعاف مراكز القوة التي تكون قائمة، أو القضاء عليها نهائيا كما هو الحال في كثير من الدول التي بها عصبيات قبلية او طائفية أو إقليمية او غيرها.

[1] د. محمد فتح الله الخطيب، والأستاذ صبحي محرم، **الاتجاهات المعاصرة في نظام الحكم المحلي**، دار النهضة العربية، القاهرة 1966، ص14.

3- تهدف كذلك الإدارة المحلية إلى تقوية البناء السياسي والاقتصادي والاجتماعي للـدولة، وذلك بتوزيع الاختصاصات بدلا من تركيزها في العاصمة، مما يظهر أثره في مواجهة الأزمات والمصاعب التي قد تتعرض لها الدول في الخارج او في الداخل.

الفرع الثاني: الأهمية الادارية

تتلخص الاهمية الادارية في نقاط اهمها:

1- تحقيق الكفاءة الإدارية: سعى الهيئات اللامركزية (المجالس المحلية) للاستخدام الأمثل للموارد المتاحة وتـوفير الخدمات للموطنين بأيسر السبل ولأكبر عدد منهم. ولن يتحقق هذا إلا عن طريق كفاءة الإدارة في إدارة المحليات للخدمات المختلفة. وقياس مدى كفاية الخدمة يكون عن مدى قدرتها على إشباع الحاجات للمواطنين.

2- غير أنماط الاداء من وحدة محلية لأخرى تبعا لطبيعة الوحدة وحجمها وحاجات أهلها وتفادي تنميط الاداء الذي يعتبر من عيوب الإدارة المركزية.[1]

3- القضاء على البيروقراطية التي تلازم تركيز السلطة وبعد الادارة، حيث تؤدي الخدمات بواسطة أشخاص لا يدركون طبيعة الحاجات المحلية، ولا يخضعون لرقابة المستفيدين منها.

الفرع الثالث: الاهمية الاقتصادية

تتمثل الاهمية الاقتصادية لنظام الادارة المحلية فيما يلي:

1- توفير مصادر التمويل المحلي من خلال الضرائب والرسوم المحلية وايرادات أملاك المجالس المحلية وممتلكاتها مما يساهم في تخفيف العبء عن مصادر الدولة التقليدية وتخصيص تلك المصادر للمشروعات القومية.

[1] طعيمة الجرف، **مبادئ في نظم الإدارة المحلية**، مكتبة القاهرة الحديثة، القاهرة 1962، ص25.

2- تأسيس مشروعات اقتصادية تلائم احتياجات الوحدات المحلية وحاجات المواطنين فيها. فالمجالس المحلية أقدر عادة من السلطة المركزية على اقتراح واقرار المشروع الاقتصادي الذي تحتاجه الوحدة المحلية.

3- تنشيط الاقتصاد الوطني كنتيجة لتنشيط الاقتصاد عل المستوي المحلي.

الفرع الرابع: الأهمية الاجتماعية

تبرز الاهمية الاجتماعية لنظام الادارة المحلية فيما يلي:

1- إثارة اهتمام المواطنين وحفزهم للتعاون لإدارة شؤونهم المحلية لان المواطن سيشعر بانه يشارك بفعالية – من خلال ممثليه في المجلس المحلي – في ادارة مصالحه اليومية، وهذا من شأنه ان يفجر الطاقات الفكرية والثقافية لدى السكان المحليين.

2- يساهم نظام الادارة المحلية إذا ما وصلت المجتمعات المحلية من خلال الممارسة الى درجة من الوعي الثقافي والسياسي–في تحول الولاء من ولاء للأسرة والعشيرة الى ولاء للوطن وللمصلحة العامة.

3- خلق الشعور لدى المواطنين بعدالة الضرائب التي تفرض عليهم لمعرفتهم بان حصيلتها ستدفع لإنشاء مشاريع محلية يتم الاستفادة منها بصورة مباشرة.

4- خلق الشعور بوجود نوع من العدالة الاجتماعية، اذ يكون للمواطن في مختلف ارجاء الدولة نفس القدر تقريبا من المزايا والخدمات.

5- خلق نوع من التنافس لدى سكان الاقاليم المتجاورة في مجال التنمية والتطوير، وهذا من شانه ان ينعكس ايجابا على المصلحة العامة للدولة.

الإدارة المحلية والاتجاهات الحديثة لتطويرها، حيث تم تكريس الفصل للثاني لضبط تصور واضح بخصوص المفاهيم المطروحة في ادبيات الادارة المحلية واللامركزية، وكذا اهم الاتجاهات الحديثة لتطويرها.

المطلب الثالث: مشاركة المجتمع المدني في رفع كفاءة أداء الجماعات المحلية:

اعتبِرَتِ الجماعاتُ المحلِّيَّة في الجزائر– وخاصَّةً البلديةَ– ومنذ سنة 1967 م حَجَرَ الزاويةِ في بناء الدولة والنظام السياسيِّ الجزائريِّ؛ بهدفِ إشراك المواطِنين في تسييرِ شُؤونهِم المحلية وتجسيد اللامركزية؛ حيث تنصُّ المادَّةُ الثانية من قانونِ الجماعات الإقليمية على الآتي: "البلديةُ هي القاعدةُ الإقليمية للامركزية، ومكانٌ لِمُمارَسةِ المواطَنة، وتشكِّلُ إطارَ مشاركة المواطن في تسيير الشؤون العُمومية"[1].

لقد جعلَ التشريعُ الجزائريّ من البلدية المحرِّك الأساسَ للتنميةِ المحلية، وفي ظلِّ مختلفِ التغيُّراتِ والإصلاحات شهدتْ مهامُّ الإدارة المحلية وكذا البلدية بالجزائر تصاعُداً مميَّزاً يتماشى مع مختلفِ مراحل تطوُّرِ مَفهُومِها؛ ولذا فإنَّ النصوصَ القانونية التي أعطتها أبعاداً جديدةً تمنحُها صلاحيَّاتٍ واسعةً في المجالاتِ (الاقتصادية والاجتماعية والثقافية)، وتضعُ بين يَدَي ممثِّليها الوسائلَ الضرورية لـ(تحمُّلِ المسؤوليَّاتِ كافَّةً وتقريرِ مصير التنمية المحلية).

و تُعَدُّ البلديةُ النواةَ الرئيسةَ للتنميةِ المحلية؛ وذلك بِحُكْمِ قُرْبِها من المواطِن، وقد وضعتْ أساساً بهدفِ تسيير شؤون المواطنين، وتحسين مستوى أوضاعِهم (الاجتماعية والاقتصادية والصحية والبيئية)؛ حيث تنصُّ الموادُّ 11و12و13 من القانون السابق على مشاركةِ المواطنين في تحقيقِ التنمية المحلية كما يلي:

المادة 11:" تُشَكِّلُ البلديةُ الإطارَ المؤسَّساتيَّ لِمُمارَسةِ الديمقراطية على المستوى المحلِّيِّ والتسيير الجِواري، ويَتَّخِذُ المجلسُ الشعبيُّ البلديُّ كُلَّ التدابيرِ لإعلام المواطِنينَ بشُؤونهم واستشارتِهم حول خياراتِ وأولويات التهيئة والتنمية (الاقتصادية والاجتماعية والثقافية) حسب الشروطِ المحدَّدة في هذا القانون. ويُمكِنُ في هذا

[1] سليمان ولد حامدون، **اللامركزية الإدارية ومساهمتها في التنمية المحلية**، مجلة جامعة سبها للعلوم الإنسانية،2006 م،نسخة الكترونية من الرابط التالي:http://www.shatharat.net/vb/showthread.php?t=267

المجالِ استعمال على وَجْهِ الخُصوصِ الوسائط والوسائل الإعلامية المتاحة، كما يُمْكِّنُ المجلسَ الشعبي البلديّ تقديمَ عَرْضٍ عن نشاطِه السنويِّ أمامَ المواطِنين"[1].

المادة 12:"قصدَ تحقيقِ أهداف الديمقراطية المحلية في إطارِ التسيير الجواري المذكور في المادّة ١١ يَسْهَرُ المجلسُ الشعبيّ البلديّ على وَضْعِ إطارٍ ملائم لِلمُبادَرات المحلية التي تهدفُ إلى تحفيزِ المواطنين وحَثِّهم على المشارَكة في تسوية مشاكِلهم، وتحسين ظُروف معيشتهم. ويتمُّ تنظيمُ هذا الإطارِ طِبقاً للتشريعِ والتنظيم المعمول بهما[2]".

المادة 13:"يُمَكَّنُ رئيسُ المجلسِ البلديّ الشعبيّ –كلَّما اقتضت ذلك شؤون البلدية– أن يستعينَ بِصِفَةٍ استشارية بكلِّ شخصيَّة محليَّة أو خبيرٍ أو كلِّ ممثِّل جمعيَّة محلِّيَّة مُعتمدَة قانوناً؛ والذين مِن شأنهم تقديم أيِّ مساهَمةٍ مُفيدَةٍ لأشغالِ المجلس أو لِجانِه بحُكْمِ مؤهِّلاتهم أو طبيعةِ نَشاطِهم"[3]

على إثرِ ما سَبَقَ وفي ظلِّ الإطار القانونيِّ والتنظيميِّ الإداريّ، تُعتبَرُ المشاركةُ المجتمعية ذاتَ أهمِّيّةٍ قُصوى في عملِ البلدية؛ لأنَّها تُعزِّزُ استمرارَ العلاقةِ المنظَّمة بين الهيئةِ المحلية وأفرادِ المجتمع كافّةً وفعالياته وربْطِ البرامج والخدمات بقضايا الحياة اليومية للمجتمع المحلِّيّ. وباعتبارِها طَرَفاً فاعِلاً في عملِ البلدية التنمويّ فإنّ مشاركةَ المواطنين وتفاعُلَهم وكذا تجاوبهم مع القراراتِ والسياسات العامَّة المحلية تُعتبَرُ ضروريةً لتحقيقِ التنمية المحلية؛ فعمليةُ التواصُلِ بين المواطِنين والبلدية تُساعِدُ على توطيدِ الروابط وتفعيلِ العمل الديمقراطيّ، وتَفَهُّمِ المواطنِينَ لإمكاناتِ البلدية وإعادة صياغة الأولويات؛ لكنْ ما يُلْحَظُ على البلدياتِ في الجزائر عدمُ تفعيلِ آليَّاتِ مشاركة المواطنين في العملِ البلديِّ التي حدَّدَها القانونُ، ومِنها المشاركةُ والحضور لِدَوراتِ المجلس الشعبيّ العاديَّة أو الانضمامِ إلى اللجان (الدائمة والمؤقَّتة)؛ والتي قد تضمُّ

[1] تودرا ميشيل، ترجمة محمود حسن حسني ومحمود حامد محمود، **التنمية الاقتصادية**، السعودية –دار المرِّيخ دونَ سَنة نشر، ص50.

[2] عبد الحميد عبد المطلب، **التمويل المحلي والتنمية المحلية**، مصر، الإسكندرية:الدار الجامعية،2001،ص13

[3] تودرا ميشيل، مرجع سبق ذكره، ص 51

أشخاصاً من خارجِ المجلس، إلى جانب قِلَّةِ وضَعْفِ المبادَراتِ الذاتية للمواطِنين الهادِفة لتسوية مشاكلِهم وتحسينِ ظُروف مَعيشتهِم، وهذا التخوُّفُ من التواصُلِ الجماهيريِّ يُمْكِنُ إرجاعُه إلى طبيعةِ النُّخْبَة التي تتحكَّمُ فيها عواملُ (حِزْبيَّةٌ أو عُروشيَّة أو ثقافية)، أو يُمكِنُ إرجاعُه إلى التخوُّفِ من تزايدِ مطالب المواطنين التي قد تفوقُ إمكاناتِ البلدية[1]

في السياق ذاتِه وفي إطار علاقة البلدية بالأحزابِ السياسية والجمعيات، –ورغمَ حداثةَ تجرِبةِ التعدُّدية الحِزبية في الجزائر–؛ فإنَّ النظامَ الحزبيّ لم يستطِع القيامَ بوظائفِه على المستوى المحلِّيِّ؛ سواءٌ من حيث التجنيدُ وتقديم مرشحين يَتمتَّعُونَ بمؤهِّلاتٍ وخِبْرَةٍ وتجرِبة، أو من حيث (البرامجُ المحلية أو التعاونُ والشراكة)؛ حيث طَغَتِ الصراعاتُ الحزبية على مستوى المجالسِ؛ ممَّا أثَّرَ سَلْباً على وظيفتِها في التنمية المحلية. ورغمَ أهمِّيَّةِ العملِ الأهليّ في التنمية المحلية وتأكيدِ القانون البلديّ على تشجيعِ تأسيس الجمعيات وتعاون البلدية مع الجمعيات التي تَتمتَّعُ بإمكاناتٍ؛ إلّا أنَّ هذه الجمعياتِ تُعتبَرُ خاضِعةً إلى الرقابةِ من طَرَفِ الإدارة المركزية؛ سواء من حيث (الاعتمادُ أو التمويل أو النشاط)[2].

أهمُّ الصُعوباتِ التي تُعيقُ المُشارَكةَ المُجتمَعيَّةَ في تحقيقِ التنميةِ المحلِّيَّةِ بالجزائر:

تُشيرُ الملاحظاتُ الأولية عن الواقعِ الجزائريّ إلى انخفاضِ جُهود المشاركة الشعبية بخُصوصِ قضايا التنمية المحلية، وقد يرجعُ ذلك إلى العديدِ من العوامل يأتي على مُقدِّمَتِها:

[1] حيدر ماجد حسن، **أهمية المشاركة المجتمعية في تقويم المخططات الأساسية للمدن**، مجلة واسط للعلوم الإنسانية، العدد 25،ص387

[2] جوين سوينبرن، سريا جوجا، **التنمية الاقتصادية المحلية "دليل وضع وتنفيذ استراتيجيات تنمية الاقتصاد المحلي وخطط العمل بها** "دراسة مشتركة صادرة عن البنك الدولي ومؤسسة بيرتلزمان ستيفتانج، سبتمبر 2004 م،ص9.

– حداثةُ العَهدِ بالأخْذِ بمفهوم المشاركة المجتمعية بمعناها الواسع إلى جانب قِلَّةِ الوعي العامِّ وضَعْفِ الاهتمام بالمشاركة[1] ، وقد يرجعُ ذلك إلى عَدَمِ الرغبة؛ وبالتالي تدنِّي مستوى الدافعيَّةِ بين أفرادِ المجتمع.

– ضَعْفُ إيمانِ الإدارة بالمشاركة المجتمعية على أساسِ أنَّ المواطِنينَ أقلُّ كفايةً وتخصُّصاً من عُمَّالها، وأنَّهُم لا يُدرْكُونَ المسائلَ (العلمية والفنية) قَدْرَ إدراكِ الموظَّفِينَ المخصَّصين لها، كما أنَّهم في الأغلب ما يَجْهلُونَ الجوانبَ القانونية التي تنظِّمُ شؤون المجتمع؛ وبالتالي تؤدِّي مُشاركتُهم الى إلحاق الضَّررِ بالمصلحة العامَّة والعمليةِ الإدارية.

– طُغيانُ دَورِ الدولة؛ والذي أدَّى إلى ضَعْفِ عملية صُنْعِ القراراتِ وتنفيذ الخطَط الهادفة لتنمية المجتمع؛ فالمشاركةُ الشعبية في التنميةِ صوريةٌ ولا تَعدُو عن كونِها مشاركةً تستغل كعلاقةٍ قائمة لِمُسانَدةِ الوضْع السياسيّ وتستغلُّها الدولة وتوجِّهُها نحو اهتماماتِ السياسة المركزية.

– التركيزُ على إظهارِ النجاحات؛ حيث يُعْزَى الفشلُ في كثير من الأحيان إلى تسييسِ العملِ التنمويّ؛ إذ يُوجَّهُ لخدمةِ النظام الإداريّ والسياسيّ الحاكم .وهنا يُظهر النظامُ الوجْهَ المشرِق والنجاح. بينما لا تُظهِرُ التجارِب الفاشلة .وهذا في حدِّ ذاتِه يُعيقُ التعلُّمَ والاستفادة من المعرفةِ التراكمية بأسبابِ الفشل[2].

– الانتقائيةُ في المشاركة؛ حيث عادةً ما تتمُّ الدعوةُ لِلمُشاركة في عملياتِ التخطيط التنمويّ المحلِّيّ والإقليميّ لقادةِ المجتمع والنفوذ .ويتمُّ اختيارُ هؤلاءِ بانتقائيَّةٍ مقصودة تعودُ منفعةُ التنمية ونتائجُها لهم دون فقراءِ المجتمع.

[1] فريد صبح القيق، **دور المشاركة المجتمعية في تحقيق التنمية المستدامة: الخطط التنموية الإستراتيجية للمدن الفلسطينية كحالة دراسية**،مجلة فلسطين للأبحاث والدراسات،فيفري 2014،ص3

[2] **المرجع نفسه**.

- هيمنةُ النُّخَبِ والطائفة الحاكمة على القراراتِ التنموية كافّةً؛ الأمرُ الذي يُفَرِّغُ المشاركَة من محتوى التمثيل الحقيقيّ للمجتمع؛ وبالتالي اختفاء المبادئ المهمّة كـ(العدالة والحرية والمساواة) بين أفراد وفئات المجتمع؛ ممّا ينتجُ عن ذلك عدمُ تحقيقِ البرامج والمشاريع لأهدافِها التنموية ممَّا يَعني فشلَها[1].

ويُضافُ إلى ما سبقَ :

- ضِيْقُ دوائرِ اتخاذ القرار في مؤسَّساتِ الحُكم المحلِّيِّ والمؤسَّساتِ الأُخْرى.
- ضَعْفُ الإحساسِ الفرديّ والعامِّ بالانتماءِ، وافتقادُ المجتمع إلى رؤيةٍ جَماعية للمستقبل.
- شُيوعُ (الخوفِ من السُّلْطة وفقدان المصداقية وعدمِ الثقة) في المؤسَّساتِ والأجهزة الحكومية.
- غيابُ ثقافةِ الحوار.

[1] -Xavier Griffer , territoires de France :Les enjeux économiques sociaux de la décentralisation ,EdEconomique,Paris,1984 ,p146.

خلاصة الفصل :

وكخلاصة لما جاء في هدا الفصل، والمعنون بالاطار النظري للإدارة المحلية ،سلطنا الضوء على اهم المفاهيم والتعريفات حسب رؤية كل مفكر ومن زوايا مختلفة وكذا تناولنا اهم المبادئ للإدارة المحلية والتطور التاريخي وصولا الي معوقات ،كما تناولنا في هذا الفصل الي دور المجتمع المدني في رفع كفاءة اداء الادارة المحلية، وكذا مفهوم كل من المركزية ولا مركزية واهمية الادارة المحلية ،ودور المجتمع المدني ومن خلال كل من النقاط التي تطرقنا لها خلاصنا الي ان الهيئات اللامركزية تسعى لتوفير الخدمات للموطنين بأيسر السبل عن طريق كفاءة الادارة والقضاء على البيروقراطية التي تلازم تركيز السلطة وبعد الادارة وتحفيز المواطنين للتعاون مع الادارة وادارة شؤونهم المحلية وتفجير طاقتهم وخلق شعور بالرضا والعدالة الاجتماعية.

الفصل الثالث:

علاقة المشاركة السياسية المجتمعية برفع كفاءة الإدارة

المبحث الأول: محددات التنظيم البلدي

المطلب الأول: تعريف البلدية:

تعريف البلدية:

عرف المشروع البلدية بموجب المادة الأولى من القانون رقم (08-90) المؤرخ في 17 أبريل 1990 المتعلق بقانون البلدية على أن البلدية هي الجماعة الإقليمية الأساسية التي تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي ورفعا قانون البلدية لسنة 1967 بأنها "هي الجماعة الإقليمية السياسية والإدارية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية " ولا شك أن التعريف الثاني يعكس الوظائف المثيرة للبلدية وهامها المتنوعة في ظل الفلسفة الاشتراكية.

تعريف آخر:

تنشأ البلدية بموجب قانون وهذا ما نصت عليه المادة الأولى من قانون (11/10): "البلدية هي الجماعة الإقليمية القاعدية للدولة، وتتمتع بالشخصية المعنوية والذمة المالية المستقلة وتحدث بموجب قانون".[1]

وهو نفس تعريف القانون (09/08) لها.

إلا أنه أضاف في المادة الثانية منه أن "البلدية هي القاعدة الإقليمية اللامركزية، ومكان للممارسة المواطنة، وتشكل إطار مشاركة المواطن في تسيير الشؤون العمومية"، وذلك يدل على أن البلدية تشكل الإطار المؤسساتي للممارسة الديموقراطية المحلية.

[1] المادة 01 من قانون (11/10)

للبلدية إقليم جغرافي معين، وله حدود معينة، ومساحة معينة، يحتوي على عدد معين من السكان، ويختلف من منطقة إلى أخرى، وللتميز بين البلديات لابد أن يكون لها اسم يختار لها تبعا للتنظيمات، وهذا ما جاء في المادة 06 من القانون (11/10): " للبلدية اسم وإقليم ومقر رئيسي ".[1]

المطلب الثاني: هيئات البلدية وإداراتها (المجلس الشعبي البلدي واللجان)

تنص المادة 15من القانون الجديد للبلدية أن الهيكل التنظيمي لإدارة البلدية في الجزائر يتشكل من هيئتين: هيئة المداولة وتتمثل في المجلس الشعبي البلدي، وهيئة تنفيذية يرأسها رئيس المجلس الشعبي البلدي وإدارة ينشطها الأمين العام للبلدية تحت سلطة رئيس المجلس الشعبي البلدي.[2]

المجلس الشعبي البلدي:

هو جهاز المنتخب الذي يمثل الإدارة الرئيسية بالبلدية، وينتخب المجلس وفقا للمادة 65 من قانون الانتخابات الجديد (12/01) المؤرخ في 2012/01/12 لمدة خمسة 05 سنوات، بطريقة الاقتراع النسبي على القائمة. وعليه فإن دراسة المجلس الشعبي البلدي تتوجب دراسة تشكيله وقواعد سيدة ونظام مداولاته.[3]

تكوين المجلس الشعبي البلدي:

لقد أولى المشرع الجزائري أهمية كبيرة للمجالس الشعبي البلدي، وهذا منذ صدور أول قانون للبلدية سنة 1967.

يتشكل المجلس الشعبي البلدي من عدة أعضاء منتخبين، أي الناجحين من القوائم المترشحة، بحيث يتم نجاح عدد من أعضاء القائمة تناسبا مع عدد الأصوات التي تحصلت عليها، واعتمد المشرع الجزائري على معيار التعداد السكني للبلديات عدد أعضاء المجلس الشعبي البلدي، ضمن الشروط الأتية:

[1] المادة 02 من قانون (11/10)

[2] المادة 15 من قانون (11/10)

[3] عشاب لطيفة، **النظام القانوني للبلدية في الجزائر**. مذكرة ماستر في الحقوق والعلوم السياسية، كلية الحقوق، جامعة ورقلة.2013، ص18.

- 13 عضوا في البلديات التي يقل عدد سكانها عن 10,000 نسمة بعدما كان 07 أعضاء في قانون الانتخابات القديم (97/07) وكان يعتبر حد الأدنى.
- 15 عضوا في البلديات التي يتراوح عدد سكانها بين 10,000 و 20,000 نسمة.
- 19 عضو في البلديات التي تتراوح عدد سكانها 20,001 و 50,000 نسمة.
- 23 عضو في البلديات التي تتراوح عدد سكانها 50,001 و 100,000 نسمة.
- 33 عضو في البلديات التي تتراوح عدد سكانها 100,001 و 200,000 نسمة.
- 43 عضو في البلديات التي تساوي عدد سكانها يساوي 200,001 نسمة.

ونصت الفقرة الأولى من المادة 78 من القانون العضوي للانتخاب (12/01) [1](على أنه ": يشترط في المترشح لعضوية مجلس البلدية أن يستوفي الشروط التي نصت عليها المادة 03 من نفس القانون، بالإضافة إلى أن يكون مسجلا في الدائرة الانتخابية التي يترشح في "، وبالعودة إلى نص المادة نجد أن المشرع حد شروطا يشترك فيها الناخب والمترشح، وهي[2]:

- التمتع بالجنسية الجزائرية.
- بلوغ سن **23**سنة.
- التمتع بالحقوق الوطنية (المدنية والسياسية).

سير المجلس الشعبي البلدي:

يأخذ المجلس الشعبي البلدي بأسلوب الإدارة الديمقراطية الحديثة، ويمارس قراراته والاختصاصات المخولة له بموجب التداول، وقراراته لا تتخذ إلّا بعد البحث والاستقصاء وجميع البيانات والتداول في الأمر لدراسة كيفية سير نظام المجلس الشعبي البلدي يجب تناول دوراته ومداولات.

[1] المادة 79 من **القانون العضوي رقم (12/01)**، المؤرخ في 2012/12/12، المتعلق بنظام الانتخابات، الجريدة الرسمية عدد01، الصادرة في 2012/01/14.

[2] المادة 03 من القانون العضوي رقم (12/01).

دورات المجلس الشعبي البلدي:

نصت المادة 16 من القانون البلدي الجديد على أنه: " يجتمع المجلس الشعبي البلدي في دورة عادية كل شهرين، ولا تتعدى مدة كل دورة خمسة أيام"، بخلاف ما نص عليه القانون القديم في مادته 14 والتي نصت على أنه: " يجتمع كل ثلاث أشهر أي أربع مرات في السنة".

أما بالنسبة للدورات الاستثنائية، فقد نصت المادة 17 من قانون (11/10) على أنه: " يجتمع المجلس في دورة استثنائية كلما اقتضت شؤون البلدية ذلك بطلب من رئيسه أو (3/2) أعضائه أو بطلب من الوالي.

مداولات المجلس الشعبي البلدي:

تنص المادة 23 من قانون البلدية على أن": اجتماعات المجلس الشعبي البلدي لا تصح إلى بحضور الأغلبية المطلقة، أي أن المداولات تعتبر صحيحة بعد الاستدعاء الثاني بفارق خمسة أيام كاملة مهما كان عدد الأعضاء الحاضرين، وتكون الجلسات علنية، وتكون مفتوحة لمواطني البلدية ولكل مواطن معني بموضوع المداولة"، أما بالنسبة لنظام الجلسة فإن المادة 27 من القانون (11/10) تنص على أن": ضبط الجلسة منوط برئيسها، ويمكنه طرد أي شخص غير منتخب بالمجلس، يخل بحسن سير الجلسة بعد إنذاره." أما المادة 30 تنص على أن": المداولات تعلق باستثناء تلك المتعلقة بالنظام العام والحالات التأديبية".

الفرع الثاني:

مشروع الهيكل التنظيمي لبلدية غرداية

رئيس المجلس الشعبي البلدي:

- مكتب ديوان الرئيس

1- الأمانة العامة

- مكتب البريد
- مكتب المداولات والقرارات التنظيمية
- مكتب الأرشيف
- مكتب الأمن والوقاية

2- مصلحة الموارد البشرية

- مكتب تسيير المستخدمين
- فرع تسيير المستخدمين الدائمين والمتعاقدين
- فرع تسيير المستخدمين مختلفي الصيغ
- فرع الامتحانات والمسابقات المهنية

3- مديرية التنظيم والرقمنة والعصرنة

1) مصلحة التنظيم العام

- مكتب الانتخابات
- مكتب الجمعيات
- مكتب الشؤون القانونية والمنازعات

2) مصلحة الرقمنة والعصرنة

- مكتب الحالة المدنية والخدمة الوطنية
  - فرع الملاحق الإدارية
  - فرع الخدمة الوطنية والحج
- مكتب مرور السيارات (بطاقة المركبات + رخص السياقة)
- مكتب تنقل الأشخاص (جوازات السفر + بطاقات الهوية)

4- مديرية الشؤون المالية وممتلكات البلدية

1) مصلحة الشؤون المالية والاقتصاد والاستثمار

- مكتب الشؤون الاقتصادية والاستثمار
- مكتب الميزانية والتحليل المالي:
  - فرع الأمر بالصرف لقسم التسيير
  - فرع الأمر بالصرف لقسم التجهيز
  - فرع الأمر بصرف أجور ومخلفات الموظفين والمتعاقدين
  - مكتب متابعة التحصيلات المختلفة

2) مصلحة ممتلكات البلدية

- مكتب تسيير ممتلكات البلدية العقارية
- مكتب تسيير ممتلكات البلدية المنقولة
- مكتب متابعة التحصيل العقاري

5-مديرية الشؤون الاجتماعية

1) مصلحة الشؤون الاجتماعية والثقافية والرياضية

- مكتب السياحة والصناعة التقليدية
- مكتب الشؤون الاجتماعية
- مكتب الشؤون الثقافية والرياضية
- مكتب تسيير المدارس الابتدائية والخدمات الاجتماعية المدرسية

2) مصلحة الشؤون الصحية والفلاحية

- مكتب حفظ الصحة البلدي
- مكتب الفلاحة

6-مديرية المصالح التقنية

1) مصلحة العمران والطرقات والشبكات

- مكتب أدوات التعمير
- مكتب إعداد عقود التعمير
- فرع رخص البناء والتجزئة
- مكتب الطرق والشبكات
- فرع تنظيم النقل
- مكتب السكن

2) مصلحة التجهيز

- مكتب الدراسات والمتابعات التقنية

- فرع البناء

- فرع الأشغال العمومية
- فرع الري
- فرع المتابعة الإدارية للمشاريع
- مكتب الصفقات العمومية
- فرع أمانة لجنة الصفقات

7- مديرية الوسائل العامة

1) مصلحة المخازن وتسيير الحضيرة والعتاد

- مكتب تسيير المخازن
- مكتب تسيير الحضيرة والعتاد

2) مصلحة النظافة والنقاوة العمومية والخدمات المختلفة

- مكتب النظافة والنقاوة العمومية والتطهير
- مكتب الخدمات المختلفة
- فرع صيانة بنايات البلدية
- فرع البيئة والمساحات الخضراء
- فرع صيانة الانارة العمومية
- فرع الورشات

<u>لمحة عامة عن بلدية غرداية:</u>

تعتبر مدينة غرداية احدى المدن الجزائرية الواقعة في شمال الصحراء حيث تبعد ما يقارب عن 600 كلم عن العاصمة الجزائر، وتبلغ مساحة هذه المدينة ما يقارب من 86105 كلم^2 وتحدها من الناحية الشمالية كل من ولاية الجلفة والأغواط والبيض أما من الناحية الغربية ولاية أدرار ومن الشرق ولاية ورقلة

ومن الجنوب تمنراست، ويعبر من هذه المدينة الطريق الوطني رقم 01 الذي يربط العاصمة الجزائرية بالجنوب الجبير.

تقع هذه المدينة في منطقة صحراوية تتميز بمناخها الجاف.

تحتوي مدينة غرداية على سبع دوائر مقسمة إلى ثلاثة عشر بلدية:

- دائرة بونورة: بلدية بن يزقن وبلدية بونورة
- دائرة غرداية: بلدية غرداية
- دائرة العطف: بلدية العطف
- دائرة القرارة: بلدية القرارة
- دائرة بريان: بلدية بريان
- دائرة زلفانة: بلدية زلفانة
- دائرة الضاية: بلدية الضاية
- دائرة المنيعة: بلدية المنيعة وبلدية حاسي القارة
- دائرة متليلي: بلدية متليلي وبلدية سبسب
- دائرة المنصورة: بلدية المنصورة وبلدية حاسي الفحل

عرفت مدينة غرداية منذ العصر الحجري العديد من الحضارات تمتد عليها الصناعات الحجرية والنقوش الصخرية والمعالم الجنائزية كما عرفت خلال القترة الأساسية المبكرة تجمعات سكنية على شكل قصور.

المطلب الثالث: دور اللجان السكنية في رفع كفاءة الإدارة المحلية في بلدية غرداية

مفهوم لجان الأحياء:

يعرفها معجم العلوم الاجتماعية انطلاقا من طريقة للجماعة والبناء الاجتماعي المتكامل لا بمجرد مجموعة أفراد حيث تعتمد الجماعة على قوة الروابط التي تربط أعضائها ببعضهم البعض وعلى الشكل النهائي لهذه الروابط وتختلف التعاريف الاجتماعية للجماعة من حيث توجيه الاهتمام الى نوعية الروابط التي تصل ما بين أعضائها، فهناك فريق يهتم بهذه الروابط كوسيلة للاتصال بين الأعضاء وهناك فريق ثاني ينظر إليها من حيث قيمتها المعيارية وفريق ثالث ينظر إليها من خلال قيمتها الوظيفية وبمراعات هذه الاعتبارات يمكن اعتبر الجماعة :

- يكون عدد من الأشخاص جماعة إذا حدث بينهم طراز محدد من الانسجام يمكن تحديد درجته.[1]
- يعرفها حسن نافع انطلاقا من تعريفه لجماعة المصلحة الخاصة بإعتبارها هي مجموعة من الأفراد تسعى للتأثير بوسائلها الخاصة على عملية ضخ السياسات العامة لدفعها في الاتجاه الذي يحقق مصالح أعضائها المادية والمعنوية دون السعي للمشاركة في الحكم أو تحمل مسؤوليته.[2]

ومنه فإن:

- جماعات المصلحة الخاصة تميل إلى أن تجدد نفسها وظيفيا في إطار محدد من المسائل والمصالح والاهتمامات المادية والمعنوية.
- وجود جماعة تتكون من عدد من الأفراد لا يهم حجمها.
- وجود مصلحة مشتركة للجماعة وتدافع عنها سواء مادية كانت أو معنوية، فئوية أو ذات طابع عام.

[1] نخبة من الأساتذة ص 211، **معجم العلوم الاجتماعية الثمينة**، المصرية العامة للكتاب 1975.

[2] حسن نافع، **مبادئ علم السياسة**، مكتب الشروق الدولية، 2002، ص325.

- كما عرفها دينكل ميتشل انطلاقا من تعريفه للجمعية على اعتبار كون هذه الأخيرة هي: وحدة اجتماعية مستقلة تتكون من أفراد، لها قوانين تحددها وتحكمها علاقات سلوكية بين أفرادها ولها مجموعة اهداف مشتركة. [1]
- كما عرفها المشرع الجزائري لجان الأحياء من خلال تطرقه للجمعيات بصفة عامة في القانون الخاص بها (31/90) حيث انطلق في مفهومه للجمعية انطلاقا من كونها اتفاقية تخضع للقوانين المعمول بها ويجتمع في إطارها أشخاص طبيعيون أو معنويين على أساس تعاقدي ولغرض مربح، [2] فهنا المشرع الجزائري ركز على مشاركة دون تعاقد تلغى، الغرض غير مربح.

ومن كل ما سبق فإن لجنة الحي هي وحدة اجتماعية مستقلة تتكون من عدد غير محدد من الأفراد تربط بين هذه الأفراد علاقات اجتماعية تحكمها قوانين تقوم على أساس تعاقدي لغرض غير مربح قصد تحقيق أهداف مشتركة.

نظرة تاريخية:

منذ أن وجد الانسان على وجه الأرض وجدت الجماعات بشكل أو بآخر وحسب تصنيفات شتى حيث ولد وهو اجتماعي بطبعه ميال للاتصال بغيره متطلع إلى التعاون معه مكونا بذلك الجماعة، وعبر مرور الزمن والدراسات الإنسانية اتضح ان الجماعات كانت أقل عددا وأكثر حركة مكلفة بعدد من الأنظمة التي تتبع حاجات أفرادها بالدرجة الأولى وتعتبر الأسرة أكبر مثال لذلك.

ومع منظور الحضارات القديمة ظهرت جماعات تصنيفات متباينة مارست مختلف الأنظمة لتحقيق أهداف متنوعة والتي من أجلها تكونت واستمرت لفترات طويلة من الزمن منها الجماعات الحاكمة والجماعات السياسية والعسكرية والدينية والجماعات الكادحة من طبقات الشعب الدنيا.

[1] دينكيل ميتشيل: **معجم علم الاجتماع، ترجمة إحسان محمد الحسن**، دار الطليعة، بيروت، ط2. 1986. ص25.
[2] المادة 02 من القانون (30/90)

ومع بداية القرن 20 وحتى الأن كتب على الانسان سواء شاء أم أبى أن يكون عضوا في جماعات متشابكة، سياسية واقتصادية، اجتماعية متمثلة في احزاب ونقابات وهيئات ومؤسسات وجمعيات وغيرها من الروابط والمنظمات ذات الأنشطة المتنوعة سواء أكانت متعارضة أو متكاملة.

تصنيف الجماعات:

وهذه التصنيفات جاءت بغرض الدراسة والبحث حيث يمكن للجماعة أن تنتمي لكل هذه التصنيفات فأنه لا توجد حدود فاصلة بين كل تصنيف وآخر.

الجماعات الصغيرة والجماعات الكبيرة: يعتمد هذا التصنيف على أساس الحجم فهنا الحجم أكثر أهمية:

الجماعات الصغيرة: تكون فيها العلاقات أكثر شخصية وأقل رسمية حيث يشترك الأفراد في الأنشطة وقد يقومون بنفس الوظائف ويغلب عليها الجانب العاطفي والشعور القوي بالتماسك.

الجماعات الكبيرة: تكون فيها العلاقات أكثر رسمية وأقل شخصية حيث يرتبط تقسيم العمل بحجم الجماعة فكلما زاد الحجم زاد تقسيم العمل.[1]

الجماعات الثابتة والجماعات الغير ثابتة: يعتمد هذ التصنيف على الديمومة من عدمها

ثابتة: يتصف بالثبات والاستقرار [2] للأفراد – للأفراد عواطف قوية – ذكريات ثابتة (الأسرة، جماعة النادي، الطائفة)

غير ثابتة: غالبا ما تنشأ لسبب عارض مثل جماعات الجمهرة.

[1] غريب أحمد سيد أحمد: **مدخل في دراسة الجماعات الاجتماعية**، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية 1993، ص28.

[2] زيدان محمد مصطفى: **السلوك الاجتماعي للفرد**، دون دار وتاريخ نشر.

الجماعات الرسمية والغير رسمية: يعتمد هذا التصنيف على طريقة الانشاء وأسلوب التعامل فيها وشروط عضويتها وعلى شكلها القانوني وعلى هذا الأساس فإن لجان الأحياء تنتمي إلى الجماعات الرسمية ذلك لأن القانون يشترط الشكل الرسمي وحدد لذلك نموذج خاص بلجان الأحياء وميزه عن غيره من الجمعيات.

يشترط الإعلان في الجريدة اليومية.

يحدد مدة السنة لنشاطها ويشترط بعدها التجديد أو الفسخ.

يحدد وظائف أعضاء المكتب المسير وكذا الجمعية العامة.

كما أن القانون الأساسي يضع ويحدد أهدافها والتي تمثل في مجملها في تكثيف التشاور بين الإدارة والمواطنين بصفتها همزة وصل.

الجماعات الأولية والجماعات الثانوية: حيث يعتمد هذا التصنيف على طريقة الاتصال بين الأعضاء داخل الجماعة ونوعية العلاقات المشاركة التي تمارس بينهم فيها، ولجان الأحياء تنتمي إلى الجماعات الأولية بحكم التواجد الدائم والتجاور والزمالة وعلاقات القرابة وبحكم عيش الأعضاء معا يمكنهم أن يتفاعلوا أو يستجيبوا أحدهم للأخر بطريقة مباشرة فهي تتميز بصغر الحجم والتشابه في الخلفية الاجتماعية والاقتصادية والثقافية.[1]

الجماعات الثانوية: تظهر في المجتمع الحضري تمثل غالبا اهتمامات وحاجات خاصة، وليس بالضرورة اعتمادها على العلاقات المباشرة (الحزب السياسي، علاقات العمل، الطائفة الدينية).

[1] ماهر عمر محمود: **بسيكولوجية العلاقات الاجتماعية**، دار المعرفة الجامعية، 2006، ص222.

وظائف لجان الأحياء:

سنقوم بالتطرق إلى وظائف لجان الأحياء والمهام التي تقوم بها في مختلف المجالات فبداية نستعرض الوظيفة الأيديولوجية التي تؤمن بها لجنة الحي وتسعى إلى نشرها.

الأيديولوجية: لها دور بالغ الأهمية حيث تعتبر منبع المعلومات والمعايير والقيم التي تحتكم إليها جماعات لجان الحي، فالأيديولوجية هنا ما يتصوره الانسان عن نفسه ومجتمعه والكون المحيط به وكمقولة اجتماعية هي محاولة ربط الفكر بالواقع ووصل العقل بالحياة ودمج المنطق بالوجود الاجتماعي.[1]

الوظيفة السياسية: هي أداء للتعبئة والتنشئة والمشاركة السياسية [2] ويظهر ذلك أكثر في تحول قيادات هذه الجماعات إلى العمل الحزبي وارتباطها بشخصيات معينة (رؤساء أحزاب أو جمعية أو نقابة).

وظيفة قانونية: باعتبار القانون هو مجموعة من القواعد القانونية التي تنظم الحياة داخل المجتمع فإننا نجد أن الجماعات بأنواعها وأشكالها تقوم بعملية الضغط على الجهات الوصية حتى تكون القوانين التي تخرج بها تخدم الفئات المجتمعية المنطوية في هذه الجماعات ومن جهة ثانية تعمل على توعية أفراد المجتمع بحقوقهم والسعي في خلق قوانين جديدة تخدم مصالحهم.

وظيفة نقابية: تلعب دورا مهما في الحياة الثقافية والفكرية من خلال النشريات والمطبوعات والأيام الإعلامية والدراسية وكذا التحسيسية بالإضافة إلى النشاطات المختلفة وكذا ردة الفعل اتجاه السياسيات الثقافية والتي تتضارب أحيانا مع الخلفيات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية مع الجماعات.

الوظيفة الاجتماعية: تسعى جماعات لجان الأحياء إلى توعية الفرد في المجتمع لفهم طبيعة المجتمع والبنية الاجتماعية فهي تفسر لهم عدد من الحقائق الاجتماعية بهدف الدفاع عنها او نقدها او

[1] حسن نافع: **مبادئ علم السياسة مكتب الشروق الدولية**، 202. 252.

[2] حسن نافع، **مرجع سابق**، ص350.

تعديلها وذلك يخلق المزيد من التضامن الاجتماعي والتجانس الأخلاقي والفكري لأعضائها كما تحرض بعض لجان الأحياء على تقديم خدمات مباشرة لأعضائها وتسهم من جهة أخرى في تنمية المجتمعات المحلية فلجنة الحي تعد أداة للتنشئة الاجتماعية والوحدة والتفاعل الاجتماعي والاشتغال الاجتماعي والتمثيل الاجتماعي.[1]

الهيكل التنظيمي للجان الأحياء:

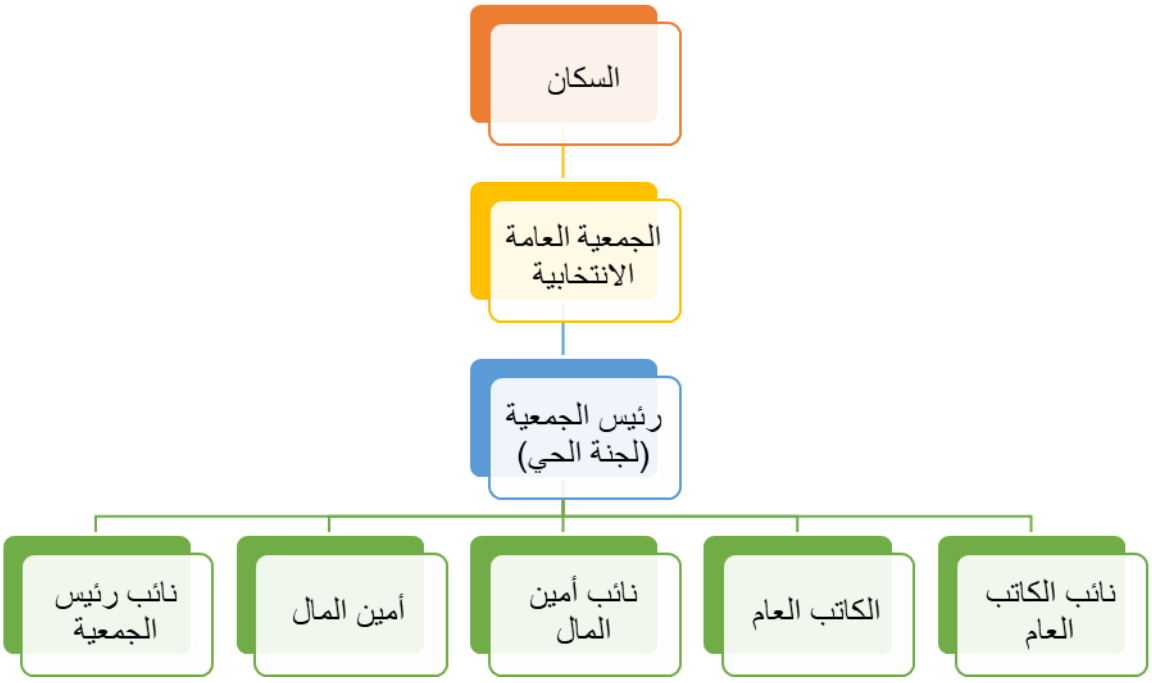

رسم توضيحي 1- الهيكل التنظيمي للجان الأحياء.

[1] حسين عبدالحميد رشوان: **المدنية دراسة في علم الاجتماع الحضري**، الإسكندرية، المكتب الجامعي الحديث، 1989، ص11.

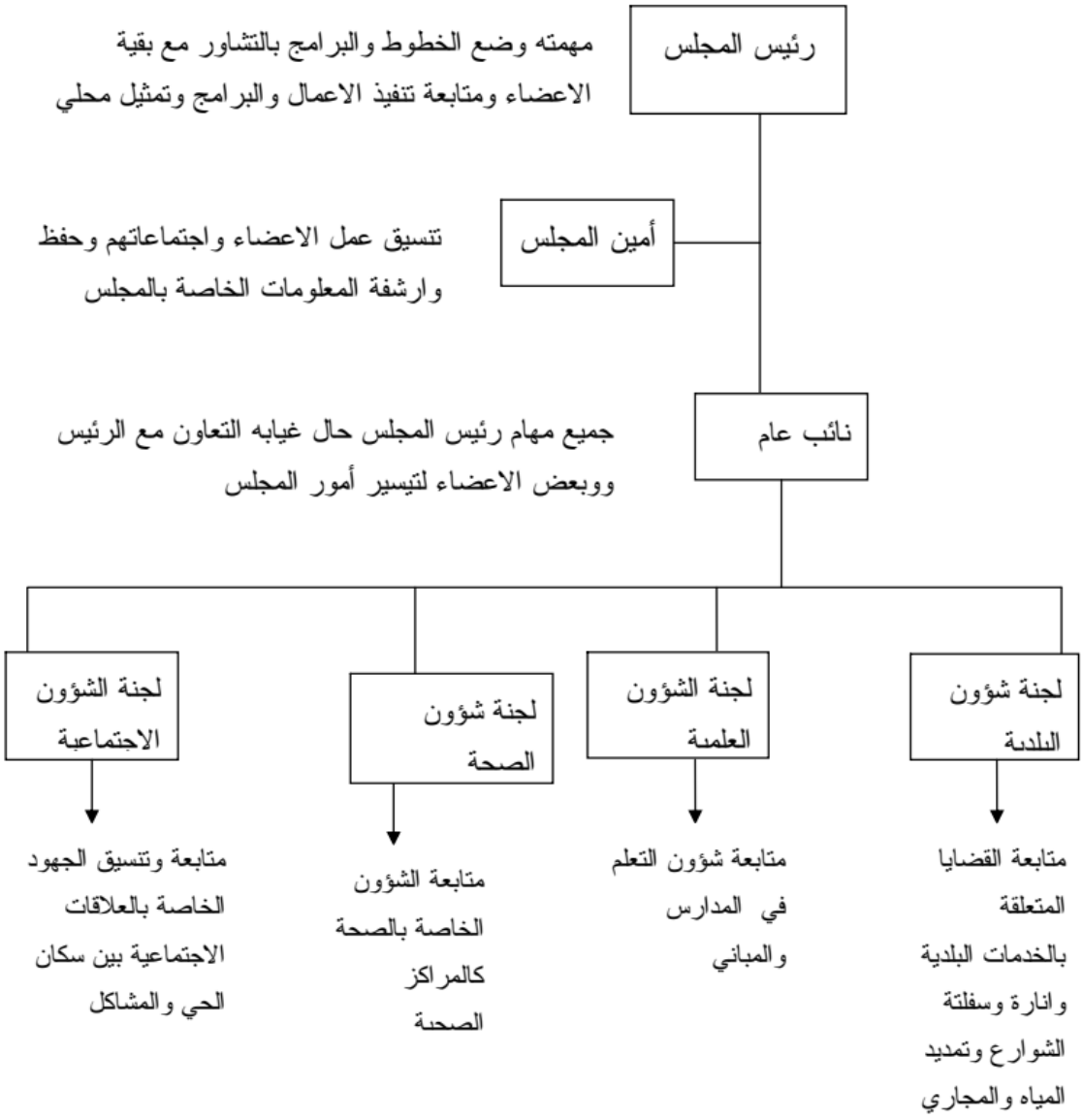

شكل رقم :2 الهيكل الإدارة لمجلس الحي

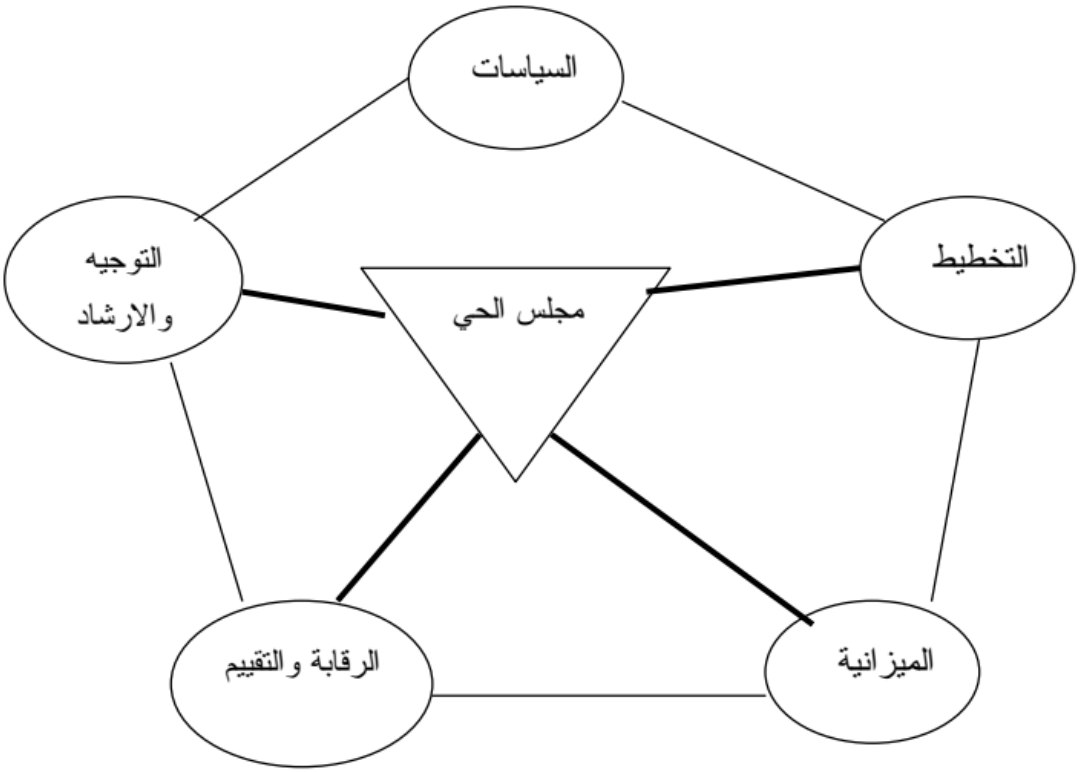

شكل رقم 3: مهام مجالس الأحياء المحلية

المبحث الثاني: الإجراءات المنهجية والأدوات المستخدمة وتحليل النتائج .

المطلب الأول : منهجية الدراسة أدوات الدراسة.

من خلال هذا عمدنا إلى استخدام مجموعة من الوسائل والأدوات، وهذا نظرا لنوعية الموضوع وكذا المعلومات والبيانات، ودقة هذه المعلومات والبيانات، وضرورتها تتوقف وبدرجة كبيرة على حسب اختيار هذه الوسائل، وكيفية استعمالها.

وقد خلصنا إلى استخدام مجموعة من الأدوات والمتمثلة فيما يلي:

1. الملاحظة:

تعتبر أهم الوسائل لجمع المعلومات،لأنها تلعب دورا مهما في الاستنتاجات التي توصلنا إليها، حيث أن الملاحظة أتاحت لنا مراقبة سلوك الأفراد المبحوثين (المسؤولين والعمال).

وهذه الأخيرة لا تعتمد على الجانب الحسي فقط، بل تعتمد على التحليل والتفسير لمختلف السلوكيات.

2. المقابلة:

المقابلة تختلف من حيث استعمالها والهدف الذي تسعى إلى تحقيقه، لذلك فهي الوسيلة التي تستعمل لدراسة سلوك الفرد أو مجموعة من الأفراد، وهنا بغرض التعرف على مواقفهم من الأسئلة المطروحة عليهم.

بالإضافة إلى سلوك الأفراد الذي يتغير تبعا لعوامل اقتصادية اجتماعية وثقافية، وهذا ما ألزم مقابلة أطراف متنوعة داخل المؤسسة وخاصة التي لها علاقة مع التكوين موضوع البحث.

3. السجلات والوثائق:

وهي ما اعتمدنا عليها في استقاء مجموعة من المعلومات في دراستنا الميدانية داخل الوكالة وهذا ما أعطانا فرصة الاطلاع على بعض السجلات ووثائق المؤسسة والاستفادة منها. وكذلك تمكننا من زيارة مختلف أجنحة الوكالة مما أتاح لنا فرصة التقرب والتعرف أكثر فأكثر على المؤسسة ميدان البحث.

4. الاستمارة:

بعد قيامنا باستعمال الأدوات السابقة تبين لنا أن هناك معلومات لم نتطرق إليها، ولذا استخدمنا أداة أخرى وهي الاستمارة، وهي عبارة عن أسئلة مختلفة وهادفة يضعها الباحث، وتكون موجهة إلى مختلف أفراد العينة موضوع الدراسة. حيث تعد الاستمارة أكثر الأدوات كفاءة في جمع البيانات، و قد قمنا بإعداد استمارة لاستعمالها كوسيلة بحث ميداني، و قد تم وضع استمارة البحث على أساس الجوانب المختلفة التي تضمنها البحث، هذه الجوانب كانت متداخلة و مترابطة فيما بينها حيث يؤثر جانب في الجانب الآخر.

و في بحثنا هذا قمنا بإعداد مجموعة من الأسئلة الهادفة و الضرورية في شكل استمارة تم توزيعها على أفراد العينة للإجابة عن هذه الأسئلة ثم القيام بتحليلها وتقييم هذه الإجابة.

ومن أجل هذا فقد تضمنت الاستمارة 37 سؤال ضمن بعدين و هي:

البعد الأول: تكوين مهني

البعد الثاني: التوافق المهني

المطلب الثاني : مبررات ومعايير اختيار المؤسسة

عند قيام الباحثتان بالدراسة، هذا يتطلب منهما تحديد العوامل والمعايير التي يعتمد عليها في اختيار المؤسسة الملائمة التي تساعده على إتمام بحثه. ومن أهم المعايير التي جعلتنا نختار فرع غرداية ما يلي:

1-صعوبة إجراء ميدانية في بعض المؤسسات الجزائرية المحلية وذلك لعدة أسباب كالبيروقراطية، وصعوبة الاتصال بمرؤوسين المؤسسات ،والحساسية أحيانا في التعامل ،بالإضافة إلى صعوبة التنقل،ضيق الوقت ....الخ.

2-قرب المؤسسة وسهولة الاتصال بها، وسهولة التعامل سواء مع المرؤوسيين أو العمال.

3-اعتماد المؤسسة على كوادر وعمال ذوي مستوى علمي (المؤهل) عالي يمكن من طرح موضوع البحث بسهولة.

4-التسهيلات المقدمة وفرص الاطلاع على الوثائق والسجلات الخاصة بالمؤسسة.

الأساليب الإحصائية المستخدمة في تحليل نتائج الاستبيان :

يتم عادة اثناء تحليل المعطيات البحثية استعمال اساليب احصائية تساعد الباحث على تحليل البيانات ،و ذلك حسب ما يتلاءم مع وضعية الدراسة المسحية لموضوع البحث ،ولتعدد الاساليب الاحصائية الممكن استخدامها في البحوث العلمية، فقد استعملنا في تحليلنا لنتائج الاستبيان الاساليب الاكثر شيوعا واستعمالا كانحراف المعياري والمتوسط الحسابي وغيرها من الاساليب الاخرى التي يقتضيها التحليل ، وذلك باستخدام "**الحزمة الاحصائية للعلوم الاجتماعية**" حيث يعتبر هذا البرنامج من بين البرامج المهمة في تحليل البيانات البحوث العلمية في مختلف مجالات العلوم التربوية والاجتماعية والاقتصادية.

لغرض تحقيق أهداف الدراسة والإجابة على إشكالياتها فقد تم إستخدام العديد من الأساليب الإحصائية المناسبة و بإستخدام برنامج الحزمة الإحصائية SPSS النسخة رقم (20) وهذا نظرا لملائمته لمثل هذه الدراسات ، ومحاولة الحصول على نتائج دقيقة قدر الإمكان و إستخدام الأساليب الإحصائية التالي:

1- إختبار ثبات وصدق المقياس بإستخدام ألفا كرونباخ.

2- معامل ارتباط بيرسون لقياس صدق الفقرات.

3- إختبار كلو مجروف سمر نوف للتأكد من أن المقياس يتبع التوزيع الطبيعي أم لا يتبع التوزيع الطبيعي.

4- المتوسطات الحسابية والإنحرافات المعيارية للإجابة على التساؤل الفرعي.

5- الانحدار الخطي البسيط لاختبار الفرضية الرئيسية.

المطلب الثالث: تحليل النتائج واختبار الفرضيات

الجزء الأول:

الصدق البنائي لمحاور الدراسة :

الجدول رقم 01: نتائج معاملات بيرسون بين المتغير المستقل والتابع

ذات دلالة إحصائية عند مستوى المعنوية $\alpha \leq 0.05$

Correlations

		مشاركة لجان الأحياء	كفاءة الإدارة المحلية	المجموع الكلي
مشاركة لجان الأحياء	Pearson Correlation	1	,802**	,946**
	Sig. (2-tailed)		,000	,000
	N	23	23	23
كفاءة الإدارة المحلية	Pearson Correlation	,802**	1	,952**
	Sig. (2-tailed)	,000		,000
	N	23	23	23
المجموع الكلي	Pearson Correlation	,946**	,952**	1
	Sig. (2-tailed)	,000	,000	
	N	23	23	23

من إعداد الطالبتان حسب مخرجات برنامج spss نسخة (20) قيمة r الجدولية عند مستوى دلالة 0.05

يبين الجدول رقم (01) معاملات الارتباط بين معدل كل محور من محاور الدراسة مع المعدل الكلي لفقرات الاستبانة و الذي يبين أن معاملات الارتباط المبينة دالة عند مستوى دلالة 0.05 ،حيث إن القيمة الاحتمالية لكل فقرة أقل من0.05 وأن معاملات الارتباط لكل محور كانت قوية وقريبة من الواحد (1).

- **ثبات الاستبانة:**

يقصد به ان يعطي هذا الاستبيان نفس النتائج حتى ان أعدنا توزيعه اكثر من مرة، لكن بنفس الظروف والشروط السابقة، أي بعبارة أخرى استقرار في نتائج الاستبيان، وعدم تغيرها ثم إعادة توزيعها على افراد العينة عدة مرات وفي نفس الفترات الزمنية. لتحديد درجة ثبات الإستبيان ، تم إستخدام معامل الفا كرو نباخ alpha Cronbach's والذي يعتبر أكثر المعاملات شيوعا واستخداما في مثل هذه الدراسات ، وظهرت النتائج كالتالي

الجدول رقم (02): معامل الفا كرومباخ

Reliability Statistics

Cronbach's Alpha	N of Items
0.833	32

من إعداد الطالب حسب مخرجات برنامج spss نسخة (20)

من الجدول أعلاه يتبين ان الاستبيان له معامل ثبات عالي، حيث كانت 0.852، مما يدل على صدق وثبات أداة الدراسة، وبالتالي يمكن اعتمادها.

- **اختبار التوزيع الطبيعي:**

حتى يمكن لنا الاعتماد على البيانات التي تم استقصاؤها من إجابات أفراد العينة في إثبات أو نفي فرضيات البحث، كان لا بد لنا من استخدام اختبار (Kolmogorov – Smirnov) لاختبار مدى اتباع البيانات للتوزيع الطبيعي، فقد كانت قيمة Sig لمتغيرات الدراسة أكبر من مستوى الدلالة5% ، **مما.يدل على أن البيانات تتبع التوزيع الطبيعي** .والجدول التالي يوضح قيم SIG لكل محور من المحاور محل الدراسة:

الجدول رقم (03) : نتائج اختبار التوزيع الطبيعي

المحور	Sig
مشاركة لجان الأحياء	0.019
كفاءة الإدارة المحلية	0.421

من إعداد الطالبتان حسب مخرجات برنامج spss نسخة (20) يكون التوزيع طبيعيا اذا كان مستوى الدلالة أكبر من (0.05)

الجزء الثاني:

- **الخصائص الديموغرافية لمجتمع الدراسة:**

تتعلق هذه بالخصائص الهيكلية لأفراد مجتمع الدراسة وفيما يلي توضيح لنتائجها:

1.الجنس:

الجدول رقم (04): الجنس

الجنس	التكرار	النسبة
ذكر	18	%78.3
انثى	5	21.7%

يتضح من الجدول أعلاه أن عينة الدراسة تغلب عليها الذكور حيث يمثلون 78.3% ويمثل الاناث21.7% من المجتمع، ما يدل على سيطرة العنصر الذكوري على العنصر الاناث في عينة الدراسة.

وشكل التالي يمثل توزيع الجنس:

الشكل رقم (04): الجنس

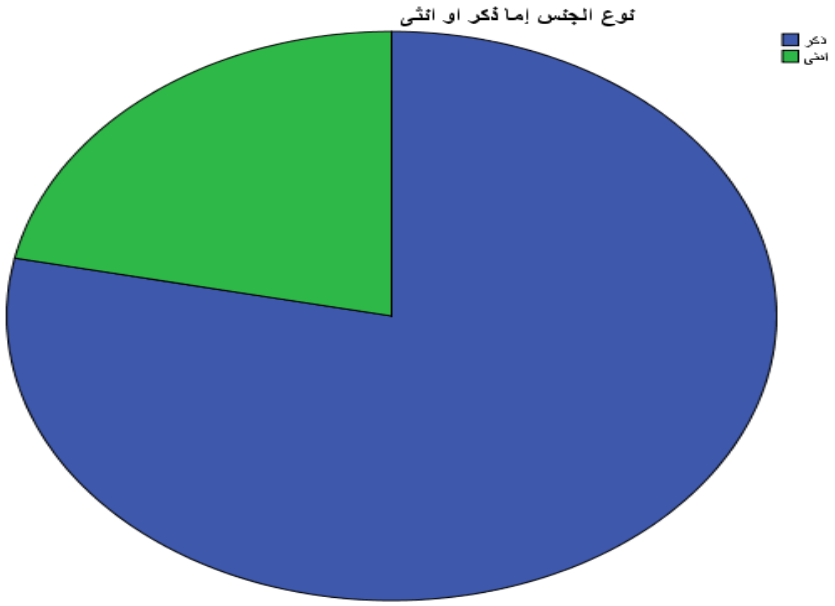

2. **العمر**:

الجدول رقم (05): العمر

العمر	التكرار	النسبة
اقل من 20 سنة	0	%0
من 20الى 40سنة	10	%43.5
من 41 الى 60	9	%39.1
اكثر من 60 سنة	4	%17.4

يتضح من الجدول أعلاه ان عينة الدراسة اغلبها من فئة تتراوح اعماره بين 20 الى40 سنة و هذا مادلت عليه الدراسة حيث مثلت هذه الفئة النسبة الأكبر أي: 43.5% من المجتمع ، وهي الفئة التي تغلب في عينة، ونشير الى ان النسب كانت متقاربة، وهذا يوضح أن أفراد العينة كانوا من فئات عمر مختلفة ونوضح

دلك من الشكل التالي

الشكل رقم (05): العمر

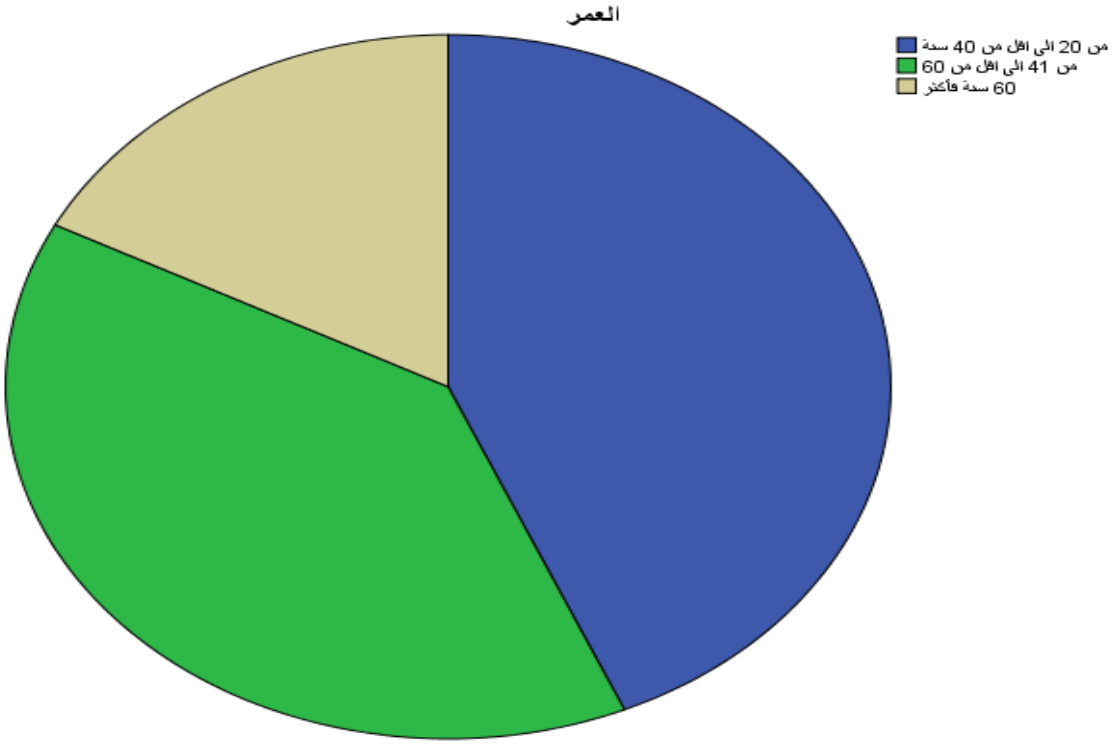

3.المؤهل العلمي:

الجدول رقم (06): المؤهل العلمي

المؤهل العلمي	التكرار	النسبة
غير متعلم	0	0%
أقل من ثانوي	2	%8.7
ثانوي	8	%34.8
جامعي	13	%56.5

نلاحظ من جدول أعلاه ان اغلب افراد عينة الدراسة يحملون شهادة جامعية و ثانوي حيث مثلو على التوالي نسبة 56.5% و 34.8% . الشكل التالي يبسط النتائج:

الشكل رقم (06): المؤهل العلمي

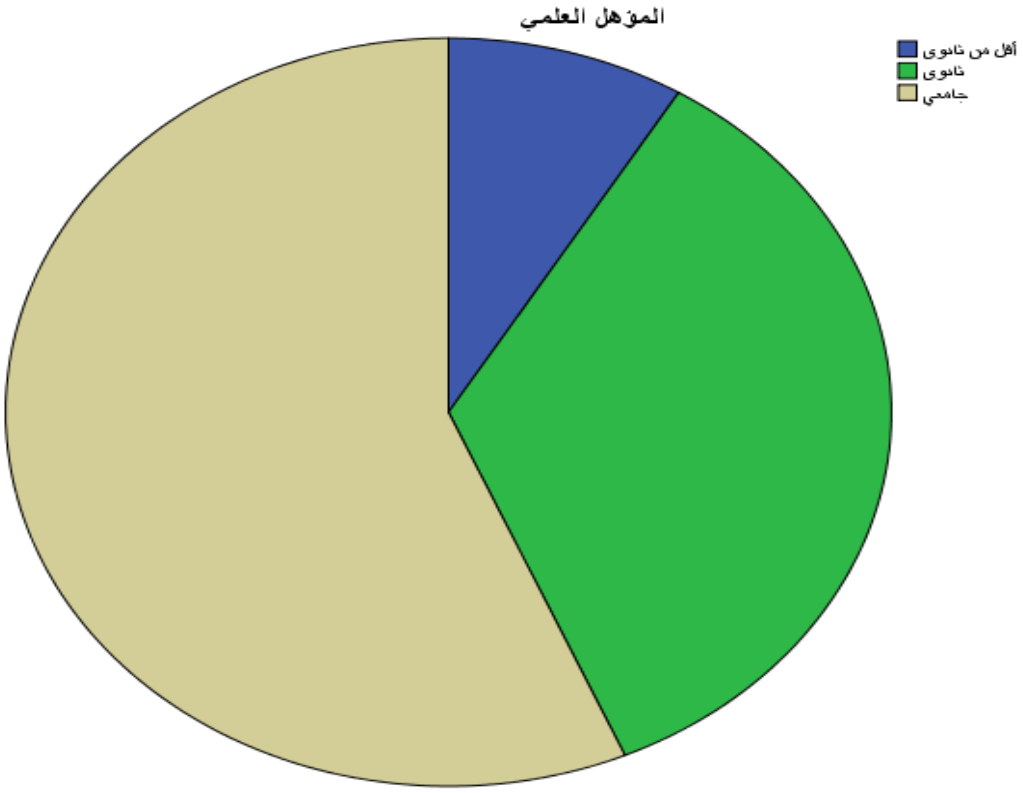

4. الحالة الاجتماعية:

الجدول رقم (07): الحالة الاجتماعية

العمر	التكرار	النسبة
أعزب	4	17.4%
مطلق	2	8.7%
متزوج	17	73.9%
أرمل	0	0%

يوضح الجدول ان أفراد عين الدراسة أغلبهم متزوجين وهذا ما دلت عليه نسبة73.9%، حيث مثلت اعلى نسبة ، والجدير بالذكر أن افراد العينة لا يوجد فيهم أرمل. و الشكل التالي يوضح النسب :

الشكل رقم (07): الحالة الاجتماعية

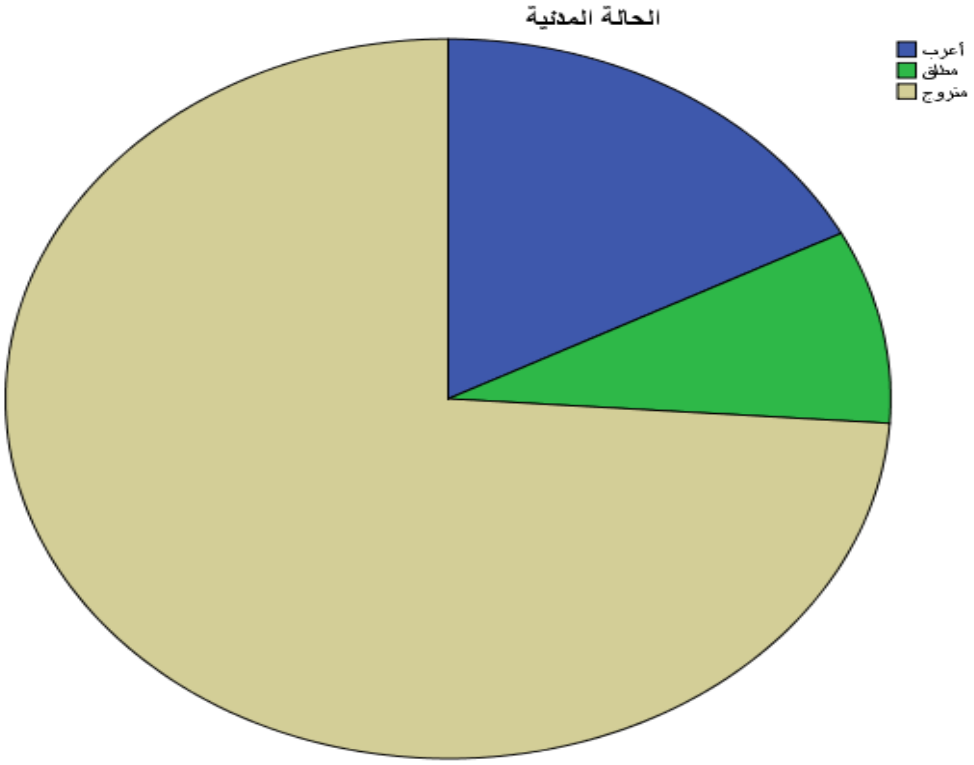

5.المستوى الوظيفي:

الجدول رقم (08): المستوى الوظيفي

المستوى الوظيفي	التكرار	النسبة
بطال	1	4.3%
موظف في القطاع العام	8	34.8%
عامل بالقطاع الخاص	4	17.4%
متقاعد	4	17.4%
أعمال حرة	6	26.1%
مناصب أخرى	0	0%

يوضح الجدول ان النسبة الكبيرة كانت لافراد العينة موظفين في القطاع العام بنسبة 34.8%. الذي يمثل موظف في القطاع العام،وهذا مايفسر ثبات المستوى الوظيفي من جهة ،ومن جهة ثانية يعزز مصداقية الاجابات على اسئلة الاستبيان كون هذه الفئة اكثر دراية.

و الشكل التالي يوضح النسب :

الشكل رقم (08): المستوى الوظيفي

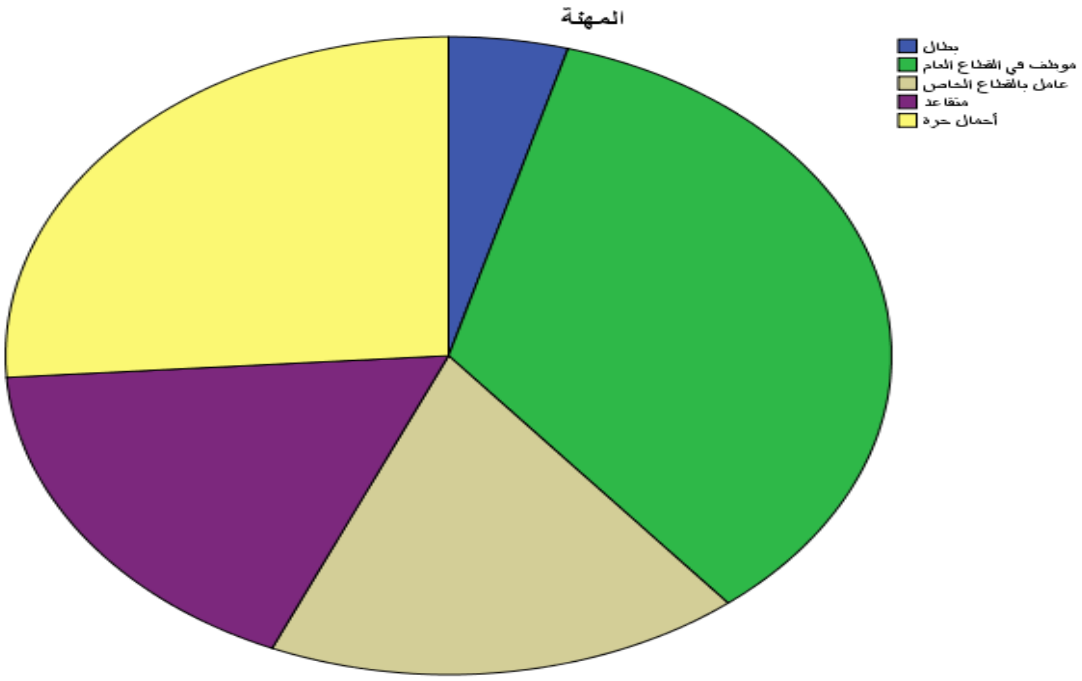

الجزء الثاني:

لتحليل الجزء الثاني من استبيان تم الاعتماد على معيار المتوسط الحسابي لاختيار درجة الموافقة على كل عبارة في الاستبيان، كما تم الاعتماد أيضا على الانحراف المعياري لمعرفة مدى تشتت إجابات أفراد عينة الدراسة عن متوسطات الحسابية.

وفيما يلي عرض التكرارات لإجابات أفراد عينة الدراسة حول مشاركة لجان الأحياء.

تم توزيع 23 إستبيان على عينة الدراسة وكانت نسبة ردود 100 % أي تم إسترجاع 23 إستبيان كاملة .

تم تقسيم هذا الاستبيان بحيث تكون الإستبيان في الجزء الأول على المتغيرات المتعلقة بالخصائص الديمغرافية والمتمثلة في (الجنس ،العمر، الرتبة الأكاديمية، عدد سنوات الخدمة) أما الجزء الثاني من الإستبيان فيتكون من (32) عبارة مقسمة على محورين هي:

المحور الأول : مشاركة لجان الأحياء وتشمل (16) عبارة.

المحور الثاني : كفاءة الإدارة المحلية وتشمل (16) عبارة .

وقد تم إعطاء كل عبارة من العبارات السابقة درجات سلم ليكارث الثلاثي لتتم معالجتها إحصائيا بحيث أخذ هذا المقياس الشكل التالي :

الجدول رقم 9: درجة أهمية بنود الإستبيان

مقياس ليكارت	قليل	متوسط	مرتفع
الدرجة	1	2	3

المصدر: من إعداد الطالب

الجدول رقم 10: يوضح مقياس تحديد الأهمية النسبية للمتوسط الحسابي

المتوسط الحسابي	قليل	متوسط	مرتفع
الأهمية	1 – 1.66	1.67 – 2.33	2.34 – 3

المصدر : من إعداد الطالب حسب مخرجات برنامج spss نسخة (20)

المحور الأول: مشاركة لجان الأحياء

الجدول رقم 11 :يوضح المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لاجابات افراد عينة الدراسة.

الرقم	العبارة	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	النتيجة
1	يلزم قانون البلدية الحالي المجلس الشعبي البلدي باستشارة لجان الأحياء في قرارات التنمية المحلية	0.714	2.65	مرتفع
2	تسمح اللوائح التنظيمية للمجلس الشعبي البلدي بإشراك لجان الأحياء في قرارات التنمية المحلية	0.458	2.87	مرتفع
3	قانون البلدية الحالي يكرس مبدأ الديمقراطية التشاركية	0.790	2.52	مرتفع
4	قانون البلدية الحالي يعطي مجال واسع لمشاركة لجان الأحياء في اتخاذ قرارات التنمية المحلية	0.876	2.30	متوسط
البعد الأول: القوانين واللوائح		0.4435	2.5870	مرتفع
5	هناك تمكين للجان الأحياء من الاطلاع على المشاريع التنموية التي تخص أحياء البلدية	0.518	2.78	مرتفع
6	يعلم المجلس الشعبي البلدي لجان الأحياء بالمشاريع التنموية في البلدية قبل انجازها	0.869	2.13	متوسط

7	يستدعي المجلس الشعبي البلدي لجان الأحياء لحضور اجتماعاته	0.647	2.65	مرتفع
8	يشعر لجان الأحياء بعدم تغييبهم من قبل المجلس الشعبي البلدي بما يجري في بلديتهم	0.722	2.61	مرتفع
البعد الثاني: إعلام لجان الأحياء		0.3666	2.5435	مرتفع
9	هناك تنسيق بين لجان الأحياء و المجلس الشعبي البلدي فيما يخص القضايا التي تخص أحياء البلدية	0.728	2.57	مرتفع
10	يستشير المجلس الشعبي البلدي لجان الأحياء فيما يخص أولويات المشاريع التنموية في البلدية	0.790	1.52	منخفض
11	تساعد لجان الأحياء المجلس الشعبي البلدي في توفير المعلومات اللازمة لاتخاذ القرار المحلي	0.491	2.83	مرتفع
12	يعطي المجلس الشعبي البلدي أهمية كبيرة للجان الأحياء في اتخاذ القرار المحلي	0.783	1.61	منخفض
البعد الثالث: استشارة لجان الأحياء		0.4120	2.1304	متوسط
13	هناك تراجع لاهتمام لجان الأحياء بالمشاريع التنموية التي تخص أحياء البلدية	0.790	2.52	مرتفع
14	هناك دور للجان الأحياء في تنمية أحياء البلدية	1.014	1.87	متوسط
15	هناك تأثير للجان الأحياء على قرارات المجلس الشعبي البلدي فيما يخص تنمية أحياء البلدية	0.714	2.65	مرتفع
16	يحفز المجلس الشعبي البلدي لجان الأحياء على المشاركة في اتخاذ القرار المحلي	0.846	2.48	مرتفع
البعد الرابع: مشاركة لجان الأحياء		0.3979	2.3804	مرتفع
المحور الأول: مشاركة لجان الأحياء		0.2882	2.4103	مرتفع

يتبين من خلال ماورد في الجدول أعلاه يبين أن أفراد العينة موافقة نحو محور الثقة التنظيمية ويتضح دالك من خلال المتوسط الحسابي لهذا المحور والذي بلغ (2.5752) وإنحراف معياري(0.28735) كانت بدرجة مرتفع حسب سلم ليكارت الثلاثي، وذالك حسب أراء عينة الدراسة.

المحور الثاني: كفاءة الإدارة المحلية.

الجدول رقم 12:المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لإجابات أفراد عينة الدراسة:

الرقم	العبارة	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	النتيجة
1	يحفز المجلس الشعبي البلدي لجان الأحياء على المشاركة في تحديد المشاريع التنموية للبلدية	0.810	1.74	متوسط
2	يعتمد المجلس الشعبي البلدي المشاريع التنموية التي يقترحها لجان الأحياء	0.850	2.22	متوسط
3	استطاعت لجان الأحياء إيصال مشاكل سكان الأحياء للمجلس الشعبي البلدي	0.288	2.91	مرتفع
4	ينحصر دور لجان الأحياء في معالجة ملفات السكن فقط	0.703	1.30	قليل
البعد الأول: **تحديد المشاريع التنموية**		0.2885	2.044	متوسط
5	تساهم لجان الأحياء على تخفيض التوتر بين المجلس الشعبي البلدي وسكان أحياء البلدية	0.388	2.83	مرتفع
6	تساهم لجان الأحياء على تعزيز الثقة بين المجلس الشعبي البلدي وسكان أحياء البلدية	0.518	2.78	مرتفع
7	تمثل لجان الأحياء جسر تواصل بين المجلس الشعبي البلدي وسكان أحياء البلدية	0.344	2.87	مرتفع
8	يتواصل المجلس الشعبي البلدي بشكل دائم مع لجان الأحياء فيما يخص قضايا التنمية	0.788	2.43	مرتفع
البعد الثاني: **رضا سكان الأحياء**		0.3762	2.728	مرتفع
9	يشعر لجان الأحياء بأهمية دورهم في وضع المشاريع التنموية	0.846	2.48	مرتفع
10	يشارك المجلس الشعبي البلدي لجان الأحياء في القضايا التي تخص البيئة	0.559	2.70	مرتفع
11	يشارك المجلس الشعبي البلدي لجان الأحياء في القضايا التي تخص النظافة	0.288	2.91	مرتفع
12	يشارك المجلس الشعبي البلدي لجان الأحياء في القضايا التي تخص الصحة العمومية	0.344	2.87	مرتفع
البعد الثالث: **تخطيط المشاريع التنموية**		0.3951	2.739	مرتفع

13	استطاع المجلس الشعبي البلدي على حل المشاكل التي تعاني منها أحياء البلدية	0.848	2.09	متوسط
14	استطاع المجلس الشعبي البلدي على تحسين ظروف سكان أحياء البلدية	0.843	2.43	مرتفع
15	لجان الأحياء لها دور كبير في ترقية أحياء البلدية	0.491	2.83	مرتفع
16	يحل المجلس الشعبي البلدي أغلب مشاكل الأحياء التي تطرحها عليه لجان الأحياء	0.887	2.17	مرتفع
البعد الرابع: **تنمية أحياء البلدية**		0.6346	2.380	مرتفع
المحور الثاني: **كفاءة الإدارة المحلية**		0.3072	2.473	مرتفع

يتبين من خلال الجدول أعلاه يبين أن أفراد العينة موافقة نحو محور الالتزام التنظيمي ويتضح دالك من خلال المتوسط الحسابي لهذا المحور والذي بلغ (2.6423) وانحراف معياري(0.25521) كانت بدرجة مرتفع حسب سلم ليكارت الثلاثي، وذألك حسب أراء عينة الدراسة.

اخبار الفرضيات:

هي وسيلة تمكن المجتمع من أن يكون له دور قيادي في حركته نحو بلوغ أهدافه من النمو والتقدم.

مشاركة فئات الشعب أو الهيئات أو الجماعات منتظمة مستهدفة للسلطات الحكومية في كل ما يتعلق بالعملية التنموية.

اللجان هي إحدى أدوات تنظيم المجتمع ومن أهمها. فهي جماعة محدودة من الأشخاص تنفذ نشاط معين يخدم السكان والمجتمع.(فاللجنة عين الإدارة المحلية على السكان)

يعد نموذج الانحدار الخطي المتعدد Multiple Linear Regression Model الأسلوب الإحصائي الملائم لتحديد أثر أبعاد مشاركة اللجان الشعبية) كمتغيرات مستقلة في كفاءة الادارة المحلية كمتغير تابع، ومعرفة فيما إذا كان ذلك الأثر ذا دلالة إحصائية وفي ضوء نتائج اختبار الفرضيات الفرعية يمكن الحكم بقبول أو رفض الفرضية الرئيسية الأولى كالتالي:

معاملات الانحدار

جدول رقم 13 : يوضح معامل الانحدار

المتغيرات المستقلة	معامل الانحدار	اختبار T		معامل التحديد R^2	معامل الارتباط R	اختبار F	
		قيمة t	المعنوية sig			قيمة F	المعنوية sig
مشاركة لجان الأحياء	0.413	1.223	0.235	0.802	0.642		00.0
كفاءة الإدارة المحلية	0.855	6.142	0.00			37.727	

المصدر: إعداد الباحث على ضوء مخرجات برنامج SPSS

إنّ نحو 53%من التغيرات في مستوى كفاءة الإدارة المحلية يعود سببها الى مشاركة لجان الأحياء، بافتراض ثبات المتغيرات الأخرى،. كما أن لكل من أثر قيم t المحسوبة جاءت أكبر من قيمة t الجدولية 0.96 عند مستوى دلالة 5% وكانت قيمهم على التوالي:0.413-0.855 في حين جاءت قيم المعنوية لكل من على التوالي وهي أقل من 5%

بقيمة احتمالية F= 3.84 المحسوبة والتي كانت تساوي 37.727 ، جاءت اكبر من قيمة F كما أن قيمة 0.00 عند مستوى دلالة 5% ، لذا لا نقبل الفرضية البديلة القائلة بأن هناك دليل على معنوية مشاركة لجان الاحياء الشعبية يزيد من كفاءة الادارة المحلية و خدم (نموذج الانحدار المتدرج)، وقوته التفسيرية من الناحية الإحصائية، ونستنتج أن هناك تأثير بين ابعاد مشاركة اللجان الشعبية وكفاءة الادارة المحلية ، وأن معامل التحديد R^2 0.53= يبين أن نحو 53 % من التباين في مستوى التميز هو نتيجة تأثير اداء اللجان الشعبية.

كما بينت نتائج الاختبار أن أبعاد كفاءة الاداء الأكثر تأثيرا هي رضا سكان الاحياء وتحديد المشاريع التنموية.

الخاتمة

الخاتمة :

تعتبر المشاركة المجتمعية السياسية احدى انجع الطرق لمشاركة الجماعات والافراد خارج نطاق العمل المهني، في التعامل مع المشكلات والقيام بأدوار سياسية واجتماعية واقتصادية قصد حلها بما يتمشى ومتطلبات المجتمع المحلي فالمشاركة السياسية المجتمعية تعتبر من اهم مبادى تنمية المجتمع المحلي ودلك لكونها وسيلة تمكن الفرد من ان يكون العين والوسيلة التي من خلالها تتطلع الادارة المحلية على متطلبات واحتياجات المجتمع فهذا الدور ينطوي تحت لواء الانخراط في لجان الاحياء السكنية والتي تعتبر اداة من ادوات المشاركة ووسيلة من وسائل نقل الانشغالات والمشاكل والاحتياجات المجتمع وللوصول الي تحقيق اهداف تنموية التي تزيد من كفاءة وفاعلية الادارة وبرامجها المختلفة وتعمل على توسعة دائرة العمل للمؤسسات .

لقد اظهرت الدراسات على ان للمشاركة السياسية المجتمعية دور فعال في رفع كفاءة الادارة المحلية في بلدية غرداية وذلك من خلال تأثير لجان الاحياء على قرارات التنموية واشراكهم في العملية تحت ما يسمى بمبدأ الديمقراطية التشاركية.

ولقد اكدت الدراسة ان هناك علاقة تأثير وتأثر ما بين المشاركة السياسية المجتمعية وكفاءة الادارة المحلية في بلدية غرداية ، وهذا ما يؤكد صحة الفرضية الرئيسية من ان هناك علاقة طردية بين المشاركة السياسية المجتمعية وكفاءة الادارة المحلية .

الملاحق

جامعة غرداية

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم العلوم السياسية

استمارة استبيان

تقوم الباحثتان بإجراء دراسة ميدانية **لمعرفة أثر مشاركة لجان الأحياء في تسيير الشأن المحلي على كفاءة الإدارة المحلية في بلدية غرداية** ، وذلك استكمالاً لمذكرة ماستر أكاديمي في العلوم السياسية، تخصص "تنظيم سياسي وإداري"، ولذا فإن الباحثتان يطمعان في تعاونكم بملء هذه الاستمارة ويأملان في تحري الدقة والموضوعية عند الإجابة عن كل سؤال.

شكراً على حسن تعاونكم.

الطالبتان الباحثتان :

- جلفاوي دليلة
- سلامات سميرة

الأستاذ المشرف :

الدكتور العلمي بن عطاء الله

ملاحظة : الاستبيان موجه لرؤساء لجان الأحياء ونوابهم لبلدية غرداية

الرجاء وضع العلامة (×) أمام الإجابة المناسبة.

الجزء الأول : البيانات العامة

1. العمر :

( ) أقل من 20 ( ) من 20 – 40 ( ) من 41 – 60 ( ) 60 فأكبر

2. المؤهل العلمي :

( ) غير متعلم ( ) أقل من ثانوي ( ) ثانوي ( ) جامعي

3. الحالة المدنية :

( ) أعزب ( ) مطلق

( ) متزوج ( ) أرمل

4. المهنة :

( ) بطال ( ) موظف في القطاع العام ( ) عامل بالقطاع الخاص

( ) متقاعد ( ) أعمال حرة ( ) أخرى حدد : .....

5. الجنس :

( ) ذكر ( ) أنثى

الجزء الثاني : الأبعاد الخاصة بمشاركة لجان الأحياء

1. القوانين واللوائح :

الرقم	العبارة	نعم	محايد	لا
1	يلزم قانون البلدية الحالي المجلس الشعبي البلدي باستشارة لجان الأحياء في قرارات التنمية المحلية			
2	تسمح اللوائح التنظيمية للمجلس الشعبي البلدي بإشراك لجان الأحياء في قرارات التنمية المحلية			
3	قانون البلدية الحالي يكرس مبدأ الديمقراطية التشاركية			
4	قانون البلدية الحالي يعطي مجال واسع لمشاركة لجان الأحياء في اتخاذ قرارات التنمية المحلية			

2. إعلام لجان الأحياء

الرقم	العبارة	نعم	محايد	لا
1	هناك تمكين للجان الأحياء من الاطلاع على المشاريع التنموية التي تخص أحياء البلدية			
2	يعلم المجلس الشعبي البلدي لجان الأحياء بالمشاريع التنموية في البلدية قبل انجازها			
3	يستدعي المجلس الشعبي البلدي لجان الأحياء لحضور اجتماعاته			
4	يشعر لجان الأحياء بعدم تغييبهم من قبل المجلس الشعبي البلدي بما يجري في بلديتهم			

3. استشارة لجان الأحياء

الرقم	العبارة	نعم	محايد	لا
1	هناك تنسيق بين لجان الأحياء و المجلس الشعبي البلدي فيما يخص القضايا التي تخص أحياء البلدية			
2	يستشير المجلس الشعبي البلدي لجان الأحياء فيما يخص أولويات المشاريع التنموية في البلدية			
3	تساعد لجان الأحياء المجلس الشعبي البلدي في توفير المعلومات اللازمة لاتخاذ القرار المحلي			
4	يعطي المجلس الشعبي البلدي أهمية كبيرة للجان الأحياء في اتخاذ القرار المحلي			

4. مشاركة لجان الأحياء

الرقم	العبارة	نعم	محايد	لا
1	هناك تراجع لاهتمام لجان الأحياء بالمشاريع التنموية التي تخص أحياء البلدية			
2	هناك دور للجان الأحياء في تنمية أحياء البلدية			
3	هناك تأثير للجان الأحياء على قرارات المجلس الشعبي البلدي فيما يخص تنمية أحياء البلدية			
4	يحفز المجلس الشعبي البلدي لجان الأحياء على المشاركة في اتخاذ القرار المحلي			

الجزء الثالث : الأبعاد الخاصة بكفاءة الإدارة المحلية

1. تحديد المشاريع التنموية

الرقم	العبارة	نعم	محايد	لا
1	يحفز المجلس الشعبي البلدي لجان الأحياء على المشاركة في تحديد المشاريع التنموية للبلدية			
2	يعتمد المجلس الشعبي البلدي المشاريع التنموية التي يقترحها لجان الأحياء			
3	استطاعت لجان الأحياء إيصال مشاكل سكان الأحياء للمجلس الشعبي البلدي			
4	ينحصر دور لجان الأحياء في معالجة ملفات السكن فقط			

2. رضا سكان الأحياء

الرقم	العبارة	نعم	محايد	لا
1	تساهم لجان الأحياء على تخفيض التوتر بين المجلس الشعبي البلدي وسكان أحياء البلدية			
2	تساهم لجان الأحياء على تعزيز الثقة بين المجلس الشعبي البلدي وسكان أحياء البلدية			
3	تمثل لجان الأحياء جسر تواصل بين المجلس الشعبي البلدي وسكان أحياء البلدية			
4	يتواصل المجلس الشعبي البلدي بشكل دائم مع لجان الأحياء فيما يخص قضايا التنمية			

3. تخطيط المشاريع التنموية

الرقم	العبارة	نعم	محايد	لا
1	يشعر لجان الأحياء بأهمية دورهم في وضع المشاريع التنموية			
2	يشارك المجلس الشعبي البلدي لجان الأحياء في القضايا التي تخص البيئة			
3	يشارك المجلس الشعبي البلدي لجان الأحياء في القضايا التي تخص النظافة			
4	يشارك المجلس الشعبي البلدي لجان الأحياء في القضايا التي تخص الصحة العمومية			

4. تنمية أحياء البلدية

الرقم	العبارة	نعم	محايد	لا
1	استطاع المجلس الشعبي البلدي على حل المشاكل التي تعاني منها أحياء البلدية			
2	استطاع المجلس الشعبي البلدي على تحسين ظروف سكان أحياء البلدية			
3	لجان الأحياء لها دور كبير في ترقية أحياء البلدية			
4	يحل المجلس الشعبي البلدي أغلب مشاكل الأحياء التي تطرحها عليه لجان الأحياء			

قائمة المراجع

قائمة المراجع:

أولا: المراجع العربية.

1. الكتب:

- ✓طعيمة الجرف، مبادئ في نظم الإدارة المحلية، مكتبة القاهرة الحديثة، القاهرة 1962
- ✓ هدى بدران ، تنظيم المجتمع ، مطبعة المليجي ، الجيزة ، 1979.
- ✓ محمد علي خلايلة، الادارة المحلية، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الطبعة الاولى، 2009.
- ✓ ناصر لباد الوجيز في القانون الاداري، طبعة الثانية، مطبعة حسناوي. الجزائر 2008.
- ✓ عثمان خليل، الادارة العامة وتنظيمها، القاهرة،1974،ص، 186.هذا المرجع مشار اليه في كتاب .
- ✓ سامي جمال. أوصال القانون الاداري، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، الجزء الاول، 1996.
- ✓ حسين مصطفى حسين، الادارة المحلية المقارنة، القاهرة، الديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الثانية 1982.
- ✓ علاء الدين عشي، مدخل القانون الإداري، الجزائر، دار الهدى، 2009.
- ✓ محمد فتح الله الخطيب، والأستاذ صبحي محرم، الاتجاهات المعاصرة في نظام الحكم المحلي، دار النهضة العربية، القاهرة 1966، دينكيل ميتشيل: معجم علم الاجتماع، ترجمة إحسان محمد الحسن، دار الطليعة، بيروت، ط2. 1986.
- ✓ تودرا ميشيل، ترجمة محمود حسن حسني ومحمود حامد محمود، التنمية الاقتصادية، السعودية –دار المرِّيخ دونَ سَنة نشر.
- ✓ ل. م هارتمان، ج. باراكلاف، الدولة و الإمبراطورية في العصور الوسطى، ترجمة د، جوزيف نسيم يوسف، دار النهظة العربية، بيروت، 1981.

- ✓ عادل محمود حمدي، الاتجاهات المعاصرة في نظام الإدارة المحلية، دراسة مقارنة، دار الفكر العربي، 1974م.
- ✓ محمد حامد الجمل، ديموقراطية الحكم المحلي، دار النهضة العربية 1961.
- ✓ سليمان الطماوي، الوجيز في القانون الإداري، دراسة مقارنة، دار الفكر العربي، القاهرة،1982،
- ✓ . والنشر والتوزيع، بيروت، 1983
- ✓ عبد الحميد عبد المطلب، التمويل المحلي والتنمية المحلية، مصر، الإسكندرية: الدار الجامعية،2001.
- ✓ نخبة من الأساتذة ، معجم العلوم الاجتماعية الثمينة، المصرية العامة للكتاب 1975.
- ✓ حسن نافع، مبادئ علم السياسة، مكتب الشروق الدولية، 2002، ص325
- ✓ علي عبد الرزاق جلبي: الشباب والمشاركة السياسية في مجالات علم الاجتماع المعاصر، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، 1982.
- ✓ سعد إبراهيم جمعة: الشباب والمشاركة السياسية، القاهرة، دار الثقافة للنشر والتوزيع، 1984.
- ✓ شيخلي، عبد الرازق، الادارة المحلية دراسة مقارنة، كلية الاقتصاد والعلوم الادارية، جامعة مؤته، ط1 ، 2001.
- ✓ غريب أحمد سيد أحمد: مدخل في دراسة الجماعات الاجتماعية، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية 1993.
- ✓ زيدان محمد مصطفى: السلوك الاجتماعي للفرد، دون دار وتاريخ نشر.
- ✓ ماهر عمر محمود: بسيكولوجية العلاقات الاجتماعية، دار المعرفة الجامعية، 2006.
- ✓ حسن نافع: مبادئ علم السياسة مكتب الشروق الدولية.

- ✓ حسين عبدالحميد رشوان: المدنية دراسة في علم الاجتماع الحضري، الإسكندرية، المكتب الجامعي الحديث، 1989، ص11

2. مذكرات:

- ✓ محمد نور عبد الرازق، استقلال الإدارة المحلية في مصر، رسالة ماجستير، جامعة الأسكندرية، 1974
- ✓ عشاب لطيفة، النظام القانوني للبلدية في الجزائر. مذكرة ماستر في الحقوق والعلوم السياسية، كلية الحقوق، جامعة ورقلة.2013.
- ✓ منال عبد المعطي صالح قدومي، دور المشاركة المجتمعية في تنمية وتطوير المجتمع المحلي، حالة دراسة لجان أحياء السكنية مدينة نابلس، جامعة النجاح الوطنية، كلية الدراسات العليا، أطروحة ماجيستير، 2008،
- ✓ مزياني فريدة: المجالس المحلية في ظل نظام التعددية السياسية في التشريع الجزائري، رسالة دكتوراه في القانون، كلية الحقوق جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر، 2005،
- ✓ رياض متلاحمي: تجربة الإدارة المحلية في سورية، الوقائع والأفاق، دراسة مقارنة مع بعض البلدان الأوروبية، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة حلب، كلية الاقتصاد، قسم إدارة الأعمال، حلب، سوريا، 2005،
- ✓ فاطمة ربابعة، دور مجالس الخدمات المشترآة في التنمية المحلية في الأردن، رسالة ماجستير،لجامعة الأردنية، 1990.

3. قوانين:

- ✓ القانون 30/90.
- ✓ قانون 11/10.

- ✓ القانون العضوي رقم (12/01)، الؤرخ في 2012/12/12، المتعلق بنظام الانتخابات، الجريدة الرسمية عدد01، الصادرة في 2012/01/14.

4. مجلات:

- ✓ حيدر ماجد حسن، أهمية المشاركة المجتمعية في تقويم المخططات الأساسية للمدن، مجلة واسط للعلوم الإنسانية، العدد 25،ص387
- ✓ جوين سوينبرن، سريا جوجا، التنمية الاقتصادية المحلية "دليل وضع وتنفيذ استراتيجيات تنمية الاقتصاد المحلي وخطط العمل بها "دراسة مشتركة صادرة عن البنك الدولي ومؤسسة بيرتلزمان ستيفتانج، سبتمبر 2004.
- ✓ فريد صبح القيق، دور المشاركة المجتمعية في تحقيق التنمية المستدامة: الخطط التنموية الإستراتيجية للمدن الفلسطينية كحالة دراسية،مجلة فلسطين للأبحاث والدراسات،فيفري 2014.
- ✓ عبد الهادي الجوهري ، البعد الاجتماعي للتطوع ، مجلة القاهرة للخدمة الاجتماعية ، العدد 12، 2001.
- ✓ دليل المتدرب، البرنامج التدريبي، دور مجلس الأمناء في تحقيق المشاركة المجتمعية، 2008،
- ✓ سليمان بطارسة: الإدارة المحلية في المملكة الأردنية الهاشمية: مجلة الإدارة العامة، عدد12، عمان، الأردن، 1991.
- ✓ سليمان ولد حامدون، اللامركزية الإدارية ومساهمتها في التنمية المحلية، مجلة جامعة سبها للعلوم الإنسانية،2006 م،نسخة الكترونية من الرابط

التالي:http://www.shatharat.net/vb/showthread.php?t=267

5. الملتقيات والندوات:

- ✓ محمد محمود الطعامنة، بحث نظم الإدارة المحلية (المفهوم والفلسفة والأهداف)، الملتقى العربي الأول، نظم الإدارة المحلية في الوطن العربي، سلطنة عمان 2003.
- ✓ محمد محمود الطعامنة، نظم الإدارة المحلية (المفهوم والفلسفة والأهداف)، الملتقى العربي الأول، نظم الإدارة المحلية في الوطن العربي، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، جامعة الدولة العربية، صلالة، سلطنة عمان، 18-20 أغسطس 2003،
- ✓ عبد الرازق الشيخلي، العلاقة بين الحكومة المرآزية والإدارات المحلية- دراسة مقارنة، ندوة) العلاقة بين الإدارة المرآزية والإدارة المحلية، المعهد العربي لإنماء المدن، بيروت، 2002.

ثانيا: المراجع الأجنبية

- ✓ Rondineli A. et-al , Analysis of Decentralization Policies In Developing Countries: A Political Economy Frame-Work, SAGE, London, Vol.2,1989
- ✓ -Xavier Griffer , territoires de France :Les enjeux économiques sociaux de la décentralisation ,EdEconomique,Paris,1984 .
- ✓ Abott. J . Sharing the City – Earth Scan publication. Ltd, London, 1997,

George S.Blair. government at the Gross,roots. California Publisher, 1977

قائمة الجداول

الرقم	الجدول	الصفحة
1	نتائج معاملات بيرسون	67
2	معامل الفا كرومباخ	68
3	نتائج اختبار التوزيع الطبيعي	69
4	نوع الجنس	69
5	العمر	70
6	المؤهل العلمي	71
7	الحالة الاجتماعية	72
8	المستوى الوظيفي	73
9	درجة اهمية الاستبيان	75
10	مقياس تحديد الاهمية النسبية للمتوسط الحسابي	75
11	المتوسط الحسابي والانحراف المعياري للاجابات افراد عينة الدراسة المشاركة المجتمعية والسياسية	75
12	المتوسط الحسابي والانحراف المعياري للاجابات افراد عينة كفاءة الادارة المحلية	77
13	معاملات الانحدار	97

قائمة الأشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
1	الهيكل التنظيمي للجان الاحياء	61
2	الهيكل الاداري لمجلس الحي	62
3	مهام مجالس الاحياء	63
4	نوع الجنس	70
5	العمر	71
6	المؤهل العلمي	72
7	الحالة الاجتماعية	73
8	المستوى الوظيفي	74

قائمة الملاحق

رقم الملحق	عنوان الملحق	
1	الاستمارة	83

فهرس المحتويات

العنوان	الصفحة
إهداء	
شكر والعرفان	
ملخص	
ملخص باللغة الاجنبية	
مقدمة	أ
الفصل الأول: التأصيل النظري ولمفاهيمي للمشاركة السياسية المجتمعية	
المبحث الأول: ماهية المشاركة السياسية المجتمعية	10
المطلب الأول: مفهوم المشاركة السياسية المجتمعية	10
المطلب الثاني: مبادئ ومتطلبات المشاركة السياسية المجتمعية	13
المطلب الثالث: مرتكزات واساسيات المشاركة السياسية المجتمعية	14
المبحث الثاني: دور المشاركة السياسية المجتمعية في التنمية المحلية.	16
المطلب الأول: علاقة المجتمع المدني بالمشاركة السياسية المجتمعية ومساهمتها في تحقيق تنمية المحلية	16
المطلب الثاني: العوامل المؤثرة في المشاركة السياسية المجتمعية	17
المطلب الثالث: معوقات المشاركة السياسية المجتمعية	18
الفصل الثاني: الاطار النظري للإدارة المحلية	
المبحث الاول: ماهية الادارة المحلية	24
المطلب الاول: مفهوم الادارة المحلية	24
المطلب الثاني: التطور التاريخي للإدارة المحلية	26
المطلب الثالث: مقومات الادارة المحلية	28
المبحث الثاني: دور المجتمع المدني في رفع كفاءة اداء الادارة المحلية	33
المطلب الاول: اساليب التنظيم الاداري	33
المطلب الثاني: اهمية الادارة المحلية	37
المطلب الثالث: مشاركة المجتمع المدني في رفع كفاءة الادارة المحلية	40
الفصل الثالث: علاقة المشاركة السياسية المجتمعية برفع كفاءة اداء الادارة المحلية لبلدية غرداية	
المبحث الاول: محددات التنظيم البلدي	47

المطلب الاول: تعريف البلدية	47
المطلب الثاني: هيئات البلدية وادارتها	48
المطلب الثالث: دور اللجان السكنية في رفع كفاءة الدارة المحلية في بلدية غرداية	56
المبحث الثاني: الاجراءات المنهجية والادوات المستخدمة والتحليل النتائج	64
المطلب الاول: منهجية الدراسة وادوات الدراسة	64
المطلب الثاني: مبررات ومعايير اختيار المؤسسة	65
المطلب الثالث: اختيار الفرضيات	66
الخاتمة	81
الملاحق	83
قائمة المراجع	90
قائمة الجداول	
قائمة الأشكال البيانية	
قائمة الملاحق	
فهرس المحتويات	